ODT
Open Data Tank Initiative

قاعدة بيانات الفعاليات السلمية

على خلفية اقتصادية في مصر

منتصف 2022 حتى منتصف 2026

دليل المنهجية والترميز والتحقق



Open Data Tank Initiative (ODT)
الإصدار الأول – 2026

قاعدة بيانات الفعاليات السلمية على خلفية اقتصادية في مصر

منتصف 2022 حتى منتصف 2026

دليل المنهجية والترميز والتحقق

Open Data Tank Initiative (ODT)

الإصدار الأول - 2026

جميع حقوق نشر هذا الإصدار محفوظة برخصة المشاع الإبداعي، النسب، الإصدار 4.0 الدولي (CC BY 4.0)

حول هذا الإصدار

العنوان: قاعدة بيانات الفعاليات السلمية على خلفية اقتصادية في مصر (منتصف 2022 حتى منتصف 2026): دليل المنهجية والترميز والتحقق.

الجهة المصدرة: Open Data Tank Initiative (ODT)، ضمن سلسلة قواعد بيانات "تعداد الفعاليات".

نطاق القاعدة: 1,648 سجلًا احتجاجيًا على خلفية اقتصادية في المحافظات السبع والعشرين، خلال نافذة رصد من 1 يوليو 2022 حتى 30 يونيو 2026.

مكونات الإصدار: ملف قاعدة البيانات بصيغة Excel (البيانات، 93 جدولًا إحصائيًا، لوحة تفاعلية، الجداول المرجعية)، وهذا الدليل.

الترخيص: المشاع الإبداعي، النسب، الإصدار 4.0 الدولي (CC BY 4.0). يحق نسخ المواد وإعادة توزيعها وتعديلها والبناء عليها لأي غرض بشرط الإشارة إلى المصدر.

الاستشهاد المقترح: Open Data Tank Initiative (2026). قاعدة بيانات الفعاليات السلمية على خلفية اقتصادية في مصر (منتصف 2022 حتى منتصف 2026): دليل المنهجية والترميز والتحقق. الإصدار الأول.

للتواصل والتصويبات: https://opendatatank.org | opendatatank.media@gmail.com

المحتويات

ملخص تنفيذي 6
1. مقدمة: الخلفية والأهداف 7
1.1 السياق الاقتصادي للفترة 7
1.2 موقع القاعدة ضمن سلسلة "تعداد الفعاليات" 7
1.3 الغرض من القاعدة واستخداماتها 7
1.4 محتويات الإصدار 8
2. الإطار المفاهيمي ونطاق القاعدة 9
2.1 تعريف الفعالية الاحتجاجية على خلفية اقتصادية 9
2.2 النطاق الزمني 9
2.3 النطاق الجغرافي 9
2.4 الصلة بقاعدة الفعاليات العامة لعام 2025 10
3. وحدة التعداد الإحصائي 11
3.1 تعريف السجل 11
3.2 قواعد التعدد الزمني 11
3.3 قواعد التعدد المكاني 11
3.4 السجل والواقعة والحدث العام 12
4. معايير الإدراج والاستبعاد 13
4.1 معايير الإدراج 13
4.2 حالات الاستبعاد 13
4.3 حالات حدّية وكيفية معالجتها 13
5. مصادر البيانات وطرق الرصد 14
5.1 طبيعة المصادر 14
5.2 خريطة المصادر في القاعدة 14
5.3 طرق رصد المعلومات 15
5.4 الأرشفة وأدوات العمل 15
6. منهجية التحقق والتثليث 17
6.1 الإطار العام 17
6.2 مراحل التحقق 17
6.3 عوامل تقييم المعلومات 17
6.4 قواعد التحقق من التاريخ 17
6.5 مكافحة الازدواج الحسابي 18
7. المراحل الاقتصادية الفاصلة 19
7.1 منطق التحقيب 19
7.2 المتوسط الشهري ومعالجة تباين أطوال المراحل 19
8. قاموس المتغيرات (Data Dictionary) 21
8.1 متغيرات التعريف والزمن 21
8.2 متغيرات الجغرافيا والمكان 21
8.3 متغيرات تعريف الحدث 22
8.4 متغيرات المطالب والأجور 23
8.5 متغيرات الفئة المنظمة وجهة العمل 23
8.6 متغيرات حجم المشاركة 25
8.7 متغيرات الاستجابة والقمع 26
8.8 متغيرات المتابعة والمصادر 26
9. قواعد الترميز التفصيلية 27
9.1 قواعد التسمية الموحدة للمكان 27
9.2 قواعد تسمية الحدث العام أو السياق المتصل 27
9.3 قواعد الاسم المفهرس للواقعة 28
9.4 قواعد اختيار المطلب الرئيسي 28
9.5 قواعد تصنيف الفئة المنظمة 28
9.6 قواعد مستوى البنية المؤسسية 29
9.7 قواعد القطاع 29

9.8 قواعد حجم المشاركة وفئته..... 29
9.9 قواعد الأجر والحد الأدنى للأجور..... 29
9.10 قواعد ترميز الاستجابة القمعية..... 30
10. بروتوكول الفرضيات المنهجية..... 32
10.1 المبدأ الحاكم..... 32
10.2 قائمة الفرضيات المعتمدة..... 32
10.3 تمييز الفرضيات داخل القاعدة..... 32
10.4 حدود استخدام الفرضيات..... 33
11. قواعد التعدد والتكرار..... 34
12. الإحصاءات الوصفية واللوحة التفاعلية..... 35
12.1 ورقة الإحصاءات الوصفية (stats)..... 35
12.2 اللوحة التفاعلية..... 35
13. الخريطة الإحصائية الموجزة..... 37
13.1 التوزيع الزمني..... 37
13.2 التوزيع الجغرافي..... 37
13.3 الفعل والمطالب والفئات..... 38
13.4 الأجر والاستجابة القمعية..... 38
14. حدود البيانات وقواعد التفسير..... 39
14.1 طبيعة الأرقام..... 39
14.2 مصادر التحيز المحتملة..... 39
14.3 إرشادات للتحليل..... 39
14.4 إشكاليات الرصد والتوثيق..... 39
15. الاعتبارات الأخلاقية وحماية الخصوصية..... 40
16. معايير النشر والترخيص والتحديث..... 41
16.1 الترخيص..... 41
16.2 مبادئ النشر..... 41
16.3 سياسة التحديث والتصحيح..... 41
16.4 الاستشهاد المقترح..... 41
ملحق: مسرد المصطلحات..... 42

ملخص تنفيذي

يقدّم هذا الدليل الإطار المنهجي الكامل لقاعدة بيانات **الفعاليات السلمية على خلفية اقتصادية في مصر** خلال الفترة الممتدة من منتصف عام 2022 حتى منتصف عام 2026، الصادرة عن **Open Data Tank Initiative (ODT)** ضمن سلسلة "تعداد الفعاليات" التي تتبّع أنماط الاحتجاج السلمي في مصر منذ عام 2011. ويغطي الدليل المفاهيم المؤسِّسة للقاعدة، ووحدة التعداد الإحصائي، ومعايير الإدراج والاستبعاد، ومصادر البيانات وطرق رصدها، ومنهجية التحقق والتثليث، وقاموس المتغيرات، وقواعد الترميز التفصيلية، وبروتوكول الفرضيات المنهجية، وبنية الإحصاءات الوصفية واللوحة التفاعلية، إلى جانب حدود التفسير والاعتبارات الأخلاقية وسياسات النشر.

تضم القاعدة **1,648 سجلًا احتجاجيًا** موثقًا، يمتد أولها في 17 يوليو 2022 وآخرها في 29 يونيو 2026، داخل نافذة رصد مدتها 48 شهرًا (1 يوليو 2022 - 30 يونيو 2026). وتغطي السجلات **المحافظات السبع والعشرين** كافة، و**127 دائرة إدارية** (قسمًا أو مركزًا)، و**530 قيمة مكانية موحدة**، وتنتظم تحت **148 حدثًا عامًا أو سياقًا متصلًا** يجمع الاحتجاجات المتصلة للفئة المنظمة نفسها حول المطلب نفسه.

وتتصدر الإضرابات عن العمل أشكال الفعل الاحتجاجي بواقع 714 سجلًا (43.3%)، تليها التظاهرات الميدانية بواقع 695 سجلًا (42.2%)، ثم الاعتصامات الميدانية بواقع 197 سجلًا (12.0%). ومن حيث المطلب الرئيسي، جاءت المستحقات المتأخرة والاستقطاعات في المقدمة (499 سجلًا، 30.3%)، ثم زيادة الأجور والعلاوات والحوافز والبدلات (436 سجلًا، 26.5%)، ثم الرسوم والتكاليف المفروضة على الفئة بقرارات رسمية (416 سجلًا، 25.2%). وسُجل في 1,133 سجلًا (68.8%) متوسط أجر أقل من الحد الأدنى المعلن للأجور وقت الواقعة، بينما واجه 381 سجلًا (23.1%) رد فعل قمعيًا إداريًا أو أمنيًا أو جنائيًا.

وتتميز هذه النسخة بثلاث إضافات منهجية مقارنة بالإصدارات السابقة من السلسلة: أولها **متغير المرحلة الاقتصادية** الذي يقسّم فترة الرصد إلى ست مراحل فاصلة مرتبطة بقرارات تعويم الجنيه والحد الأدنى للأجور وقانون العمل رقم 14 لسنة 2025، مع حساب متوسطات شهرية تعالج تباين أطوال المراحل. وثانيها **مؤشرا الأجر دون الحد الأدنى ورد الفعل القمعي** بوصفهما متغيرين ثنائيين يتيحان قياس الضغط الأجري والاستجابة السلطوية عبر كل المتغيرات. وثالثها **نظام تسمية موحد** للمكان والحدث العام والاسم المفهرس، يجعل القاعدة قابلة للفرز والتجميع والربط مع إصدارات لاحقة.

قاعدة قراءة أساسية

وحدة العد في هذه القاعدة هي **السجل**، أي يوم احتجاج واحد في موقع واحد، وليست "الحدث" أو "الحملة". الإضراب الذي يستمر خمسة أيام يُسجل في خمسة سجلات، والإضراب الذي يشمل ثلاثة فروع في يوم واحد يُسجل في ثلاثة سجلات. لذلك تعكس الأرقام حجم الفعل الاحتجاجي وامتداده في الزمان والمكان، ولا تُقرأ بوصفها عدد الاحتجاجات المنفصلة. ويتيح متغير "اسم حدث عام أو سياق متصل" إعادة تجميع السجلات في حملات عند الحاجة.

1. مقدمة: الخلفية والأهداف

1.1 السياق الاقتصادي للفترة

شهدت مصر بين عامي 2022 و2026 واحدة من أكثر مراحلها الاقتصادية اضطرابًا منذ عقود. فقد بدأت الفترة بخفض حاد لسعر صرف الجنيه في مارس 2022 عقب صدمة الحرب في أوكرانيا وخروج استثمارات المحافظ، ثم تحرير جديد لسعر الصرف في أكتوبر 2022 بالتزامن مع اتفاق مع صندوق النقد الدولي، أعقبته أزمة ممتدة في النقد الأجنبي وسوق موازية للدولار حتى مطلع 2024. وفي مارس 2024 جرى تعويم جديد فقد معه الجنيه أكثر من ثلث قيمته في يوم واحد، قبل أن تتوالى قرارات رفع الحد الأدنى للأجور في القطاعين الحكومي والخاص، وصولًا إلى صدور قانون العمل رقم 14 لسنة 2025 وبدء العمل به في سبتمبر 2025، ثم إعلان رفع الحد الأدنى للأجور بالجهاز الحكومي إلى 8,000 جنيه مع موازنة 2026/2027.

في هذا السياق، تحوّل الاحتجاج على خلفية اقتصادية إلى أحد أكثر أشكال الفعل الجماعي حضورًا في المجال العام المصري، رغم القيود التشريعية والأمنية المفروضة على التجمع والإضراب. فقد اتسعت المطالب لتشمل تطبيق الحد الأدنى للأجور، وصرف العلاوات والمستحقات المتأخرة، وتثبيت العمالة المؤقتة، ورفض الرسوم والأعباء المالية المستحدثة على فئات مهنية بعينها، فيما امتدت رقعة الاحتجاج من المصانع الكبرى وشركات قطاع الأعمال العام إلى شركات المرافق والمؤسسات الصحفية والمهن الحرة.

1.2 موقع القاعدة ضمن سلسلة "تعداد الفعاليات"

تنتمي هذه القاعدة إلى سلسلة قواعد بيانات "تعداد الفعاليات" التي تصدرها Open Data Tank Initiative، والتي بدأت بقاعدة بيانات الفعاليات في مصر للفترة 2011–2018 بإجمالي 22,342 فعالية على خلفيات سياسية وعمالية واجتماعية وطلابية وطائفية ورياضية، ثم قاعدة بيانات الفعاليات الاحتجاجية السلمية في مصر لعام 2025 بإجمالي 1,849 فعالية على خلفيات اقتصادية وحقوقية وسياسية واجتماعية. وتمثل القاعدة الحالية إصدارًا متخصصًا يقتصر على الخلفية الاقتصادية، ويمتد زمنيًا ليغطي أربعة أعوام كاملة، ويضيف إلى المتغيرات الأساسية للسلسلة طبقة تحليلية جديدة تربط الفعل الاحتجاجي بالأجور والقرارات الاقتصادية والاستجابة السلطوية.

وتحافظ القاعدة على المبادئ المنهجية المؤسِّسة للسلسلة، وفي مقدمتها احتساب كل يوم احتجاج سجلًا مستقلًا، واعتماد منهجية التثليث والتحقق متعدد المستويات، والفصل بين البيانات الأساسية والبيانات الوصفية المشتقة، والنشر المفتوح برخصة المشاع الإبداعي. وفي المقابل، تطور القاعدة هذه المبادئ عبر قواعد ترميز أكثر تفصيلًا، وبروتوكول صريح للفرضيات، وتوحيد شامل لأسماء الأماكن والجهات والسياقات.

1.3 الغرض من القاعدة واستخداماتها

تهدف القاعدة إلى إنتاج مجموعة بيانات عالية القيمة (High-Value Dataset) عن الاحتجاج الاقتصادي في مصر، قائمة على مصادر مفتوحة موثقة، ومبنية بمنهجية قابلة للتكرار والتحديث والمراجعة المستقلة. وتتيح القاعدة على وجه الخصوص:

- التحليل الوصفي لأنماط الاحتجاج الاقتصادي عبر الزمن والمكان والقطاعات والفئات المنظمة.
- قياس العلاقة بين المراحل الاقتصادية الفاصلة (التعويم، قرارات الأجور، التشريعات) وكثافة الفعل الاحتجاجي وأشكاله ومطالبه.
- تقدير حجم الفجوة بين الأجور الفعلية للفئات المحتجة والحد الأدنى المعلن للأجور، بوصفها مؤشرًا على الضغط المعيشي.
- رصد أنماط الاستجابة الإدارية والأمنية والجنائية للاحتجاج، وتدرّج شدتها بين القطاعات والمراحل.
- إسناد أعمال البحث الأكاديمي والصحافة القائمة على البيانات والمناصرة النقابية والحقوقية.
- تزويد صانعي السياسات والمشرّعين بأدلة كمية قابلة للتحقق تدعم مراجعة سياسات الأجور وتطبيق قانون العمل وضمانات حرية التنظيم والإضراب.

- بناء مؤشرات مركبة قابلة للتحديث الدوري، مع مراعاة خصائص وحدة التعداد المعتمدة.

1.4 محتويات الإصدار

يتكون الإصدار من مكونين رئيسيين: ملف قاعدة البيانات بصيغة Excel، وهذا الدليل. ويتألف ملف قاعدة البيانات من الأوراق (Sheets) الآتية:

جدول 1: بنية ملف قاعدة البيانات

الورقة	المحتوى	طبيعتها
Data	السجل التفصيلي لكل الوقائع: 1,648 صفًا و43 عمودًا تشمل البيانات الأساسية والبيانات الوصفية المشتقة وروابط المصادر.	بيانات أولية ومشتقة
stats	93 جدولًا إحصائيًا وصفيًا مبنية بمعادلات مفتوحة مرتبطة مباشرة بورقة Data، مع فهرس تفاعلي في أعلاها.	مخرجات تحليلية
لوحة تفاعلية	لوحة معلومات بمرشحات منسدلة وبطاقات مؤشرات وخريطة مربعات للمحافظات ورسوم بيانية وجدول تفصيل.	أداة استكشاف
standards	الجداول المرجعية المعتمدة في الترميز، وفي مقدمتها جدول المراحل الاقتصادية وتواريخها وأحداثها الفاصلة.	مرجع منهجي
lists	ورقة مساعدة مخفية تُشغّل المرشحات والحسابات الديناميكية للوحة التفاعلية.	تشغيلية (لا تُعدّل)

ولا تُعد الأوراق الإحصائية والتفاعلية بيانات أولية، بل هي مخرجات محسوبة من ورقة Data بمعادلات مفتوحة يمكن تتبعها وإعادة إنتاجها، تحقيقًا لمبدأي الشفافية وقابلية التعلم اللذين تلتزم بهما السلسلة منذ إصدارها الأول.

2. الإطار المفاهيمي ونطاق القاعدة

2.1 تعريف الفعالية الاحتجاجية على خلفية اقتصادية

تُعرَّف **الفعالية الاحتجاجية على خلفية اقتصادية** في هذه القاعدة بأنها كل فعل جماعي علني، ميداني أو غير ميداني، تقوم به فئة من العاملين أو المهنيين أو المتضررين، للمطالبة بحق أو مصلحة ذات طبيعة اقتصادية أو مالية أو وظيفية، أو للاعتراض على قرار أو إجراء يمس هذه الحقوق والمصالح، وذلك بصرف النظر عن هوية المنظمين أو حجمهم أو تقدير الجهات الرسمية لمشروعية المطالب.

ويقوم هذا التعريف على ثلاثة عناصر مجتمعة: **العلنية**، بمعنى أن يكون الفعل منشورًا أو مرئيًا في المجال العام؛ و**الجماعية**، بمعنى أن يصدر عن فئة أو يُقدَّم باسمها حتى لو نقله فرد بعينه؛ و**الخلفية الاقتصادية**، بمعنى أن يكون المطلب الرئيسي متصلًا بالأجر أو المستحقات أو الأمان الوظيفي أو الأعباء المالية أو ظروف العمل. ويُعد العنصر الثالث هو المحدد الحاسم لنطاق القاعدة، فالاحتجاجات ذات الخلفية السياسية أو الحقوقية البحتة تقع خارج نطاقها، وتُرصد في إصدارات السلسلة العامة.

2.2 النطاق الزمني

تغطي القاعدة نافذة رصد مدتها 48 شهرًا، من **1 يوليو 2022 حتى 30 يونيو 2026**. ويقع أول سجل موثق في 17 يوليو 2022، وآخر سجل في 29 يونيو 2026. ويُشتق من تاريخ الواقعة متغيران زمنيان: **النطاق الزمني** بتقسيم نصف سنوي (ثمانية أنصاف أعوام)، و**المرحلة الاقتصادية** بتقسيم موضوعي إلى ست مراحل تحددها الأحداث الاقتصادية والتشريعية الفاصلة، ويعرض الفصل السابع تفاصيلها.

2.3 النطاق الجغرافي

تقتصر القاعدة على الوقائع التي حدثت داخل حدود جمهورية مصر العربية، بصرف النظر عن جنسية المحتجين أو طبيعة الجهة المستهدفة. فاحتجاج عاملين مصريين بشركة تعمل لصالح قوات حفظ السلام متعددة الجنسيات في سيناء، أو احتجاج طلاب أجانب أمام سفارة بلدهم في القاهرة على تأخر نفقاتهم، يقعان ضمن النطاق متى توافرت فيهما الخلفية الاقتصادية. ويُرمَّز المكان على أربعة مستويات متدرجة: الإقليم الجغرافي، ثم المحافظة، ثم الدائرة (القسم أو المركز)، ثم المكان الموحد.

جدول 2: الأقاليم الجغرافية وتوزيع السجلات

الإقليم الجغرافي	المحافظات	عدد السجلات	النسبة
المحافظات المركزية	القاهرة، الجيزة، الإسكندرية	797	48.4%
محافظات الدلتا	القليوبية، الدقهلية، الشرقية، الغربية، المنوفية، البحيرة، كفر الشيخ، دمياط	384	23.3%
محافظات الصعيد	الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان	308	18.7%
المحافظات الحدودية	شمال سيناء، جنوب سيناء، مطروح، البحر الأحمر، الوادي الجديد	99	6.0%
مدن القناة	بورسعيد، الإسماعيلية، السويس	60	3.6%
الإجمالي	27 محافظة	1,648	100%

2.4 الصلة بقاعدة الفعاليات العامة لعام 2025

تتقاطع القاعدة الحالية زمنيًا مع قاعدة بيانات الفعاليات الاحتجاجية السلمية في مصر لعام 2025، التي ضمت 1,184 فعالية ذات مطالب اقتصادية من أصل 1,849 فعالية. ولا تتطابق الأرقام بالضرورة بين القاعدتين لعام 2025، نظرًا لاختلاف التعريف التشغيلي للخلفية الاقتصادية، وتطبيق القاعدة الحالية قواعد تقسيم جغرافي أكثر تفصيلًا لبعض الحملات الواسعة، واستمرار أعمال المراجعة والتدقيق بعد صدور القاعدة العامة. لذلك يُنصح عند المقارنة باعتماد القاعدة الحالية مرجعًا للاحتجاج الاقتصادي، والقاعدة العامة مرجعًا للصورة الكلية لكل الخلفيات.

3. وحدة التعداد الإحصائي

3.1 تعريف السجل

وحدة التعداد الإحصائي في هذه القاعدة هي **السجل**، ويُعرَّف بأنه: **فعل احتجاجي واحد، تقوم به فئة منظمة محددة، في موقع واحد، خلال يوم واحد**. ويترتب على هذا التعريف أن تغير أي من عناصره الثلاثة (الفئة، الموقع، اليوم) أو تطور شكل الفعل نفسه ينشئ سجلًا جديدًا. وهو امتداد للمبدأ الذي اعتمدته السلسلة منذ إصدار 2011–2018، الذي يحتسب كل يوم احتجاج (24 ساعة) فعالية مستقلة، ويعد تطور الفعل (كتحول وقفة إلى اعتصام، أو خروج مسيرة أثناء اعتصام) حالة احتجاجية جديدة.

ويحقق هذا الاختيار المنهجي ثلاثة أغراض: أنه يقيس **الكثافة الزمنية** للاحتجاج، فالإضراب الذي يستمر أسبوعين يختلف جوهريًا عن وقفة ليوم واحد؛ وأنه يقيس **الامتداد المكاني**، فالإضراب المتزامن في عشرين فرعًا يختلف عن إضراب في موقع واحد؛ وأنه يتيح **المقارنة** المباشرة مع إصدارات السلسلة السابقة القائمة على المبدأ نفسه.

3.2 قواعد التعدد الزمني

- **الإضراب الممتد:** الإضراب الذي يستمر عددًا من الأيام يُسجل بعدد أيام الإضراب الفعلية، سجلًا لكل يوم.
- **أيام العطلة الرسمية:** لا تُحتسب أيام الجمعة والسبت أيام إضراب عن العمل، لأنها أيام عطلة رسمية لا يتحقق فيها التوقف عن العمل بمعناه الاحتجاجي. أما الفعاليات الميدانية التي تقع في هذين اليومين (كالوقفات والاعتصامات والتظاهرات) فتُسجل كاملة.
- **الاعتصام الممتد:** يُسجل الاعتصام الذي يستمر لأكثر من يوم سجلًا لكل يوم من أيامه الموثقة.
- **تحول الفعل:** إذا تحولت الوقفة إلى اعتصام، أو تصاعد الاعتصام إلى إضراب، يُفتح سجل جديد بالشكل الجديد ابتداءً من يوم التحول.

3.3 قواعد التعدد المكاني

تعتمد القاعدة مبدأ **"سجل لكل موقع"** في تمثيل الاحتجاجات المتزامنة في أكثر من مكان، وفق القواعد الآتية:

- **الوقفة أو التظاهرة الميدانية:** تُسجل سجلًا واحدًا لكل موقع ميداني مستقل.
- **الإضراب متعدد المواقع:** الإضراب الذي يشمل عدة مصانع أو مواقع أو محافظات يُسجل سجلًا لكل موقع.
- **قاعدة الوزن الفعلي للتأثير:** يعكس التقسيم المكاني الوزن الحقيقي لتأثير الاحتجاج كما يقدّره الفريق البحثي. فشركات مياه الشرب والصرف الصحي، لاتساع أثر توقفها وارتباطها بخدمة حيوية، تُسجل كل شركة أو فرع منها في سجل مستقل حتى لو وقعت عدة فروع داخل الدائرة نفسها. أما احتجاجات المحامين على الرسوم، فقد شهدت التزامًا نسبيًا ومتفاوتًا بقرارات المقاطعة، لذلك تُسجل سجلًا واحدًا لكل محافظة في اليوم الواحد.
- **لا سجل بلا مكان:** لا يجوز إدراج أي سجل دون تحديد مكانه. وفي إضرابات المصانع التي لا يحدد المصدر موقعها بدقة، يُعتمد المصنع نفسه مكانًا للواقعة.

الأثر الإحصائي لوحدة التعداد

يترتب على هذه القواعد أن الحملات الطويلة والواسعة تحظى بوزن أكبر في الجداول الإحصائية. فاحتجاجات عمال مياه الشرب والصرف الصحي تمثل وحدها 422 سجلًا، واحتجاجات المحامين على رسوم الخدمات المميكنة تمثل 379 سجلًا، أي ما يقارب نصف القاعدة مجتمعتين. وهذا الوزن مقصود منهجيًا لأنه يعكس الامتداد الفعلي للفعل، لكنه يستوجب الحذر عند قراءة التوزيعات القطاعية والزمنية، والاستعانة بمتغير "اسم حدث عام أو سياق متصل" عند الرغبة في تحليل عدد الحملات بدلًا من حجم الفعل.

3.4 السجل والواقعة والحدث العام

تميّز القاعدة بين ثلاثة مستويات تحليلية: **السجل** (يوم في موقع)، و**الواقعة المتصلة** (سجلات متتالية للفئة نفسها في المكان نفسه)، و**الحدث العام أو السياق المتصل** (كل سجلات الفئة المنظمة نفسها حول المطلب نفسه، حتى لو تباعدت زمنيًا). ويوفر متغير "اسم حدث عام أو سياق متصل" المستوى الثالث مباشرة، بينما يمكن اشتقاق المستوى الثاني من الجمع بين المكان الموحد والفئة المنظمة والتاريخ. ويسمح هذا التدرج للباحثين باختيار المستوى الملائم لسؤالهم البحثي دون المساس بالسجل الأصلي.

4. معايير الإدراج والاستبعاد

4.1 معايير الإدراج

يُدرج السجل في القاعدة متى استوفى المعايير الآتية مجتمعة:

1. **المعيار الزمني:** أن تقع الواقعة بين 1 يوليو 2022 و30 يونيو 2026.
2. **المعيار المكاني:** أن تقع الواقعة داخل حدود جمهورية مصر العربية.
3. **معيار الخلفية الاقتصادية:** أن يكون المطلب الرئيسي متصلًا بالأجر أو المستحقات أو الأرباح أو الأمان الوظيفي أو ظروف العمل أو الأعباء والرسوم المالية المفروضة على الفئة.
4. **معيار العلنية والتحقق:** أن تكون الواقعة منشورة في مصدر مفتوح واحد على الأقل يمكن الرجوع إليه، وأن يتضمن المصدر ما يكفي لتحديد تاريخها ومكانها والفئة المنظمة لها، مباشرة أو بالاستدلال المنهجي.
5. **معيار الفعل الجماعي:** أن يصدر الفعل عن فئة أو يُقدَّم باسمها. وتُدرج الشكاوى العمالية الموثقة علنيًا عبر جهات حقوقية أو نقابية ضمن فئة "بيان مطالب جماعية واستغاثة إعلامية"، بوصفها فعلًا احتجاجيًا علنيًا غير ميداني، متى كانت جزءًا من نزاع عمل قائم أو تمس فئة من العاملين.

4.2 حالات الاستبعاد

- الوقائع التي حدثت قبل 1 يوليو 2022 أو بعد 30 يونيو 2026، حتى لو وردت في مصادر منشورة داخل فترة الرصد.
- الوقائع التي حدثت خارج الأراضي المصرية.
- الاحتجاجات ذات الخلفية السياسية أو الحقوقية البحتة التي لا يتضمن مطلبها الرئيسي بعدًا اقتصاديًا.
- الدعاوى القضائية والإدارية والبلاغات الرسمية المقدمة ضد مسؤولين أو جهات، ما لم تقترن بفعل احتجاجي علني مستقل.
- التهديد بالإضراب أو الاحتجاج دون تنفيذه، ما لم يصدر في صورة بيان مطالب جماعي علني.
- المطالبات الفئوية المنشورة دون أي فعل احتجاجي ملموس، كالتصريحات الصحفية لممثلي النقابات حول أوضاع عامة.
- التكرار الحسابي للواقعة الواحدة المنشورة في أكثر من مصدر، إذ تُدمج المصادر المتعددة في سجل واحد.

4.3 حالات حدّية وكيفية معالجتها

جدول 3: معالجة الحالات الحدّية

الحالة	قرار الإدراج	المعالجة الترميزية
احتجاج مهني على إجراء غير مالي (مثل احتجاج محامين على تجاوز قاضٍ)	يُدرج متى ارتبط بحملة اقتصادية قائمة للفئة نفسها أو بظروف ممارسة المهنة	يُصنف مطلبه ضمن "ظروف العمل والتأمينات وساعات العمل"
تضامن عمال مصنع مع عمال مصنع آخر في الشركة نفسها	يُدرج	يُسجل باسم الحدث العام للحملة الأصلية، وتُصنف الفئة المنظمة وفق المتضامنين
احتجاج أهالي على التعيينات في شركة مرافق محلية	يُدرج لارتباطه بفرص العمل	تُصنف الفئة "نقابات مهنية وروابط مجتمعية مستقلة"، والبنية "عمالة غير منتظمة أو مستقلون بلا منشأة"
شكوى فردية من عاملة موثقة عبر خط ساخن لمنظمة حقوقية	تُدرج متى نُشرت علنيًا ضمن نزاع عمل	تُصنف "بيان مطالب جماعية واستغاثة إعلامية"، ومكانها "دون تجمع ميداني"
بيان نقابة مهنية يعترض على قرار ضريبي أو رسوم	يُدرج	يُصنف المطلب "الرسوم والتكاليف المفروضة على الفئة بقرارات رسمية"

5. مصادر البيانات وطرق الرصد

5.1 طبيعة المصادر

تعتمد القاعدة على **مصادر مفتوحة** ذات طبيعة إعلامية وحقوقية ونقابية، ويجري التعامل معها بوصفها أرشيفًا توثيقيًا للوقائع المنقولة عن أطرافها المباشرين أو عن جهات رسمية. وتؤدي هذه المصادر وظيفة مزدوجة: فهي **مصادر ثانوية** في سياق تحليل الظاهرة الاحتجاجية اجتماعيًا واقتصاديًا، و**مصادر أولية** في سياق التأريخ والأرشفة الزمنية للوقائع. ويمنح الفريق البحثي أولوية للمصادر التي تنقل شهادات مباشرة من المحتجين أو وثائق صادرة عنهم، مع الاستعانة بالمصادر الرسمية والصحفية العامة للتثليث والتحقق.

وتتوزع المصادر المعتمدة على أربع فئات رئيسية:

- **الصحافة المستقلة والرقمية:** وهي المصدر الأوسع حضورًا، لاهتمامها بالتغطية الميدانية للنزاعات العمالية ونقلها شهادات العمال المباشرة.
- **المنظمات الحقوقية والنقابية:** التي تصدر بيانات وتقارير توثق الاحتجاجات والانتهاكات المرتبطة بها، وتدير خطوطًا ساخنة لتلقي شكاوى العاملين.
- **الصفحات والحسابات الرسمية للفئات المحتجة:** على منصات التواصل الاجتماعي، كصفحات اللجان النقابية وروابط العاملين والنقابات الفرعية، وتُستخدم لتوثيق التواريخ والمواقع والبيانات الصادرة عن المحتجين.
- **الصحافة العامة والمواقع الإخبارية:** للتثليث والتحقق من اتساق المعلومات ورصد الاستجابات الرسمية.

5.2 خريطة المصادر في القاعدة

تتيح القاعدة حتى ستة روابط مصادر لكل سجل، بإجمالي 3,034 رابطًا موزعة على 47 نطاقًا. ويتضمن 96.7% من السجلات رابطًا واحدًا على الأقل، بينما يستند 44.7% منها (737 سجلًا) إلى مصدرين أو أكثر. ويعرض الجدول التالي أبرز النطاقات تكرارًا في روابط القاعدة، مع تجميع بقية النطاقات في فئة واحدة.

ولا تعكس الروابط المسجلة وحدها حجم التحقق الذي خضعت له السجلات. فقد مرت القاعدة بمراجعة إضافية مستقلة اعتمادًا على مصادر محلية، صحفية وحقوقية، في المحافظات، استُخدمت لتأكيد الوقائع واستكمال تفاصيلها حتى حين لم تُضف روابطها إلى أعمدة المصادر. لذلك لا يعني خلو بعض السجلات من الروابط ضعف توثيقها، إذ يستند توثيقها إلى هذه المراجعة وإلى نص الخبر المحفوظ داخل القاعدة. كما تراعي القاعدة أن عددًا من الروابط القديمة تعرض للحذف أو تغيير المسار بمرور الوقت، أو استُبدل برابط بديل للمادة نفسها، وتعالج هذه الحالات بالاعتماد على نص الخبر المؤرشف والأرشيف الرقمي للفريق البحثي.

جدول 4: أكثر نطاقات المصادر تكرارًا في روابط القاعدة

النطاق	المصدر	عدد الروابط
manassa.news / almanassa.com	موقع المنصة	1,169
facebook.com	صفحات وحسابات اللجان النقابية والفئات المحتجة	549
madamasr.com	موقع مدى مصر	454
revsoc.me	موقع الاشتراكيين الثوريين	414
daaarb.com	موقع درب	94
cfjustice.org	لجنة العدالة	60
ec-rf.net	المفوضية المصرية للحقوق والحريات	37

النطاق	المصدر	عدد الروابط
مصادر أخرى	مواقع صحفية عامة ومحلية ومواقع حقوقية ونقابية، منها: مصراوي، البوابة نيوز، الفجر، المال، الشروق، المصري اليوم، القاهرة 24، دار الخدمات النقابية والعمالية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير	257
الإجمالي	47 نطاقًا	3,034

5.3 طرق رصد المعلومات

تعتمد عملية الرصد على منهجية **التنقيب النوعي المعمّق في المصادر المفتوحة (Qualitative Data Mining)**، القائمة على البحث اليدوي المتخصص عبر محركات البحث العامة، وفي مقدمتها Google، وداخل الأرشيفات الإخبارية والحقوقية، وليس على التجريف الآلي للمحتوى. ويسمح هذا النهج بتقييم جودة كل مادة قبل إدراجها، وفهم سياقها، ورصد التناقضات بين الروايات، وتتبع تطور النزاع عبر الزمن.

وتعتمد عملية البحث على كلمات مفتاحية واسعة تتطور بتطور الأحداث، لا على قائمة ثابتة من العبارات، إذ تغيرت صياغات البحث على مدار أربع سنوات بحسب طبيعة الموجات الاحتجاجية والمصطلحات المتداولة في كل مرحلة. وتدور هذه الكلمات حول ثلاثة محاور: أشكال الفعل الاحتجاجي (الإضراب، الاعتصام، الوقفة، التظاهر، الاحتجاج)، والفئات المحتجة (العمال، الموظفون، المهنيون، العاملون بقطاعات بعينها)، والمطالب الاقتصادية (الأجور، الحد الأدنى، العلاوات، المستحقات، التثبيت، الفصل، الرسوم). وتُدمج هذه المحاور بأسماء القطاعات والشركات والمحافظات عند تتبع الحملات الممتدة.

ولا يقتصر الرصد على المصادر ذات الانتشار الوطني، بل يمتد إلى المصادر المحلية في المحافظات، من صحف ومواقع إخبارية إقليمية وصفحات محلية وشبكات حقوقية ونقابية، لمعالجة المركزية الشديدة للمعلومات ورصد الاحتجاجات التي لا تصل إلى التغطية المركزية، لا سيما في محافظات الصعيد والدلتا والمحافظات الحدودية.

وتتضمن عملية الرصد مرحلة دورية لـ**تقييم الفجوات المعلوماتية (Informative Gaps Analysis)**، لا تقتصر على فحص التغطية العامة للقاعدة، بل تُجرى **على مستوى كل متغير على حدة**. فتُفحص القاعدة دوريًا للكشف عن أنماط النقص في متغيرات بعينها، مثل: السجلات التي يغيب فيها التاريخ الدقيق أو الدائرة أو حجم المشاركة أو متوسط الأجر أو الاستجابة اللاحقة، والأقاليم أو القطاعات أو الفترات الزمنية ذات التمثيل الضعيف مقارنة بالسياق المعروف، والحملات التي توقف تتبعها عند بدايتها دون معرفة مآلاتها.

وبناءً على نتائج هذا التقييم، تُفعَّل **آلية بحث معلوماتي متقدم** موجهة إلى كل فجوة بعينها، تقوم على ثلاثة مستويات: أولها **تعميق الكلمات المفتاحية**، بالانتقال من الكلمات العامة إلى كلمات أكثر تخصصًا وسياقية، كأسماء الشركات والمصانع والقيادات النقابية والقرارات الإدارية والأحداث المرتبطة بالواقعة؛ وثانيها **توسيع آليات الوصول إلى المصادر**، بالرجوع إلى مصادر محلية أو قطاعية أو سياقية لم تشملها جولة الرصد الأولى، كالمواقع الإقليمية وصفحات اللجان النقابية والروابط المهنية وبيانات المنظمات الحقوقية والنقابية؛ وثالثها **التتبع الزمني للواقعة**، بالبحث في التغطيات اللاحقة عن تفاصيل غابت عن التغطية الأولى، كأعداد المشاركين ومتوسطات الأجور والإجراءات الإدارية والأمنية ونتائج التفاوض.

وتتسم عملية الرصد بذلك بطابع تكراري وتراكمي، إذ تُعاد دورة التقييم والبحث كلما أُضيفت سجلات جديدة أو ظهرت فجوات مستجدة، وتُحدَّث السجلات القائمة عند ظهور معلومات لاحقة. ويُسهم هذا النهج في الحد من فقدان الوقائع، ورفع اكتمال المتغيرات، وتقليل الاعتماد على الفرضيات المنهجية إلى أدنى حد ممكن.

5.4 الأرشفة وأدوات العمل

تُحفظ المواد المصدرية في أرشيف رقمي مشترك منظم بحسب المصدر، بما يضمن إمكانية الرجوع إليها حتى في حال حذف المادة الأصلية أو حجب الموقع الناشر، وهي إشكالية متكررة في البيئة المعلوماتية المصرية.

ويُحفظ داخل القاعدة نفسها **نص الخبر** كاملًا في عمود مستقل، إلى جانب الروابط، بما يتيح المراجعة المستقلة لكل سجل.

وتُستخدم جداول البيانات (Microsoft Excel) أداة رئيسية في إدخال البيانات وتنظيفها وبناء المتغيرات المشتقة وإنتاج الإحصاءات الوصفية واللوحة التفاعلية، نظرًا لقدرتها على الجمع بين المرونة والشفافية وقابلية المراجعة، وإتاحة المعادلات الإحصائية مفتوحة أمام المستخدمين.

6. منهجية التحقق والتثليث

6.1 الإطار العام

تعتمد القاعدة منهجية **تثليث المصادر والتحقق متعدد المستويات (Methodology of Triangulation and Data Verification)**، المعروفة في العلوم الاجتماعية، والتي تقوم على مقاطعة مصادر مختلفة للمعلومة نفسها أو لمجموعة المعلومات، وتقييم ما يرد منها وفق عوامل محددة، وصولًا إلى قرار بالإدراج أو التعديل أو الدمج أو الاستبعاد. وتهدف المنهجية إلى تعزيز مصداقية البيانات وتقليل مخاطر الخطأ والتحيز الملازمة للمصادر المفتوحة، وبناء هيكل معلوماتي هرمي يُثبَّت فيه كل سجل بالمقارنة المتقاطعة.

6.2 مراحل التحقق

1. **الفهم:** قراءة السياق الكامل للواقعة وطبيعة المصدر ولغته ومحتواه المعلوماتي، وتجاوز المصطلحات المحمّلة أو الأخطاء أو الأغراض الكامنة في الصياغة.
2. **التفكيك والتصنيف:** تفكيك المحتوى إلى عناصره الأساسية، وتحديد وحدة التعداد، وتوزيع كل معلومة على عمودها في القاعدة.
3. **بناء البيانات الوصفية:** فهرسة البيانات وترميزها وبناء المتغيرات المشتقة وفق القواعد المعتمدة في هذا الدليل.
4. **معالجة الفجوات المعلوماتية:** العودة إلى مستويات أخرى من المصادر لاستكمال المتغيرات الناقصة، كتاريخ الواقعة أو حجم المشاركة أو الاستجابة اللاحقة.
5. **الاستنتاج:** استخلاص معلومات صحيحة غير مذكورة صراحة لكنها لازمة منطقيًا من المحتوى، كاستنتاج نوع الفعل من وصف الواقعة، أو الدائرة من اسم المصنع.
6. **الفرضية:** افتراض معلومات مرجحة بدرجة عالية حين يتعذر التثبت منها، وفق معايير محددة سلفًا ومعلنة في بروتوكول الفرضيات (الفصل التاسع)، مع تمييز القيم المفترضة داخل القاعدة.
7. **التقييم الشامل:** مراجعة مجمل الأرقام الناتجة من حيث واقعيتها واتساقها الداخلي، وإعادة تطبيق المراحل السابقة تكراريًا عند ظهور مؤشرات على عدم الاتساق.

6.3 عوامل تقييم المعلومات

جدول 5: عوامل تقييم المعلومات

العامل	مضمونه
اللغة الخطابية للمصدر	توجهات المصدر ومصطلحاته ودرجة حياده في وصف الواقعة وأطرافها
نوع الواقعة وزمانها ومكانها	معقولية التفاصيل قياسًا بطبيعة الفعل وسياقه المكاني والزمني
العناصر المتداخلة	تعدد الأطراف والجهات المذكورة واتساق أدوارها
كم التفاصيل	مدى توافر المعلومات الأساسية (التاريخ، المكان، الفئة، المطلب، الحجم)
التطابق الخارجي	اتساق المعلومات الإطارية مع ما ترويه المصادر الأخرى
الاتساق الداخلي	غياب التضارب بين تفاصيل المصدر نفسه
المنطقية والمنهجية	قابلية التفاصيل للتصديق في ضوء المعرفة القطاعية والقانونية
التقادم الزمني	الفاصل بين وقوع الحدث ونشره، وأثره على دقة التفاصيل

6.4 قواعد التحقق من التاريخ

يُعتمد تاريخ وقوع الواقعة كما ورد في المصدر. وإذا لم يحدد المصدر تاريخ الواقعة صراحة، يُستدل عليه من سياق السرد (مثل "أمس" أو "صباح اليوم" مقارنة بتاريخ النشر). وإذا تعذر الاستدلال، يُعتمد **تاريخ نشر الخبر** تاريخًا للواقعة. وإذا تعذر تحديد تاريخ النشر أيضًا مع ثبوت وقوع الواقعة في شهر بعينه، يُعتمد **منتصف ذلك الشهر**، ويُسجل ذلك فرضية منهجية.

6.5 مكافحة الازدواج الحسابي

تخضع القاعدة لمراجعة كاملة تهدف إلى تقليل **الازدواج الحسابي**، أي تسجيل الواقعة الواحدة أكثر من مرة لورودها في أكثر من مصدر أو بصيغ مختلفة. وتعتمد المراجعة على مقارنة السجلات المتقاربة في المكان الموحد والفئة المنظمة والتاريخ ونوع الفعل، ودمج المصادر المتعددة للواقعة الواحدة في سجل واحد بروابط متعددة. ويساعد نظام التسمية الموحد للمكان والاسم المفهرس (الفصل الثامن) على كشف التكرار آليًا عبر الفرز.

7. المراحل الاقتصادية الفاصلة

7.1 منطق التحقيب

يُعد متغير **المرحلة الاقتصادية** الإضافة التحليلية الأبرز في هذا الإصدار. فبدلًا من الاكتفاء بالتقسيم الزمني التقويمي (أنصاف الأعوام)، تُقسَّم فترة الرصد إلى ست مراحل تحددها الأحداث الاقتصادية والتشريعية الفاصلة المرتبطة مباشرة بالأجور والقطاع الصناعي: قرارات تعويم الجنيه، وقرارات المجلس القومي للأجور والحكومة بشأن الحد الأدنى للأجور، وصدور قانون العمل الجديد ونفاذه. ويتيح هذا التحقيب اختبار العلاقة بين التحولات الاقتصادية الكبرى وموجات الاحتجاج، وقياس ما إذا كانت قرارات الأجور قد خففت الضغط الاحتجاجي أو أعادت توجيهه.

وقد رُوعي في تحديد حدود المراحل أن يكون الحدث الفاصل **واضحًا ومؤرخًا وموثقًا رسميًا**، وأن يكون ذا أثر مباشر على أجور العاملين أو قدرتهم الشرائية أو إطارهم القانوني. وتبدأ المرحلة الأولى من بداية نافذة الرصد (1 يوليو 2022) لا من تاريخ الحدث المؤسس لها (مارس 2022)، لأن البيانات لا تغطي ما قبل ذلك.

جدول 6: المراحل الاقتصادية وتواريخها وأحداثها الفاصلة

المرحلة	من	إلى	المدة (شهر)	الحدث الفاصل ومحتوى المرحلة
1- ما بعد التعويم الثاني	1/7/2022	26/10/2022	3.9	خفض سعر الجنيه في 21 مارس 2022 عقب صدمة الحرب في أوكرانيا وخروج استثمارات المحافظ.
2- التعويم الثالث وأزمة النقد الأجنبي	27/10/2022	5/3/2024	16.3	تحرير سعر الصرف في 27 أكتوبر 2022 مع اتفاق صندوق النقد الدولي، وخفض إضافي في يناير 2023، ثم سوق موازية للدولار حتى مطلع 2024.
3- التعويم الرابع وحد أدنى 6000	6/3/2024	28/2/2025	11.8	تعويم الجنيه في 6 مارس 2024، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى 6,000 جنيه للحكومة ثم للقطاع الخاص.
4- حد أدنى 7000 وإصدار قانون العمل	1/3/2025	31/8/2025	6.0	رفع الحد الأدنى لأجور القطاع الخاص إلى 7,000 جنيه من مارس 2025، وصدور قانون العمل رقم 14 لسنة 2025 في مايو.
5- نفاذ قانون العمل 14 لسنة 2025	1/9/2025	31/3/2026	7.0	بدء العمل بقانون العمل الجديد في 1 سبتمبر 2025 واختصاص المحاكم العمالية من أكتوبر 2025.
6- إعلان حد أدنى 8000	1/4/2026	30/6/2026	3.0	إعلان رفع الحد الأدنى للأجور بالجهاز الحكومي إلى 8,000 جنيه اعتبارًا من يوليو 2026 مع موازنة 2026/2027.

7.2 المتوسط الشهري ومعالجة تباين أطوال المراحل

تتفاوت أطوال المراحل تفاوتًا كبيرًا، من 3 أشهر للمرحلة السادسة إلى 16.3 شهرًا للمرحلة الثانية. ويؤدي الاعتماد على الأعداد المطلقة وحدها إلى تضخيم وزن المراحل الطويلة وإخفاء كثافة المراحل القصيرة. لذلك تُرفق كل الجداول الإحصائية التي تتضمن المرحلة الاقتصادية بأعمدة **المتوسط الشهري**، المحسوب بقسمة عدد السجلات في المرحلة على مدتها بالشهور:

المتوسط الشهري للمرحلة = عدد سجلات المرحلة ÷ (عدد أيام المرحلة ÷ 30.4375)

وتُحسب مدة كل مرحلة بمعادلة مفتوحة من تاريخي بدايتها ونهايتها في جدول مرجعي داخل ورقة stats، بحيث يُحدَّث كل متوسط تلقائيًا عند تعديل أي تاريخ. ومجموع المدد 48 شهرًا يطابق نافذة الرصد.

جدول 7: السجلات والمتوسطات الشهرية حسب المرحلة الاقتصادية

المرحلة	عدد السجلات	النسبة	المتوسط الشهري
1- ما بعد التعويم الثاني	64	3.9%	16.4
2- التعويم الثالث وأزمة النقد الأجنبي	257	15.6%	15.8
3- التعويم الرابع وحد أدنى 6000	150	9.1%	12.7
4- حد أدنى 7000 وإصدار قانون العمل	479	29.1%	79.8
5- نفاذ قانون العمل 14 لسنة 2025	633	38.4%	90.4
6- إعلان حد أدنى 8000	65	3.9%	21.7
الإجمالي	1,648	100%	34.3

كيف تُقرأ المتوسطات الشهرية

يمثل المتوسط الشهري معدل السجلات في الشهر الواحد داخل المرحلة، ولا يساوي مجموع المتوسطات إجمالي السجلات (1,648). فالمرحلة الثانية مثلًا تضم 257 سجلًا، أي أكثر من أربعة أضعاف المرحلة الأولى، لكن متوسطها الشهري (15.8) أقل قليلًا من متوسط المرحلة الأولى (16.4). وتكشف المتوسطات أن الطفرة الحقيقية في كثافة الاحتجاج وقعت في المرحلتين الرابعة والخامسة، حيث تجاوز المعدل 79 سجلًا شهريًا.

8. قاموس المتغيرات (Data Dictionary)

يعرض هذا الفصل تعريفًا تفصيليًا لكل عمود من أعمدة ورقة Data البالغة 43 عمودًا، مرتبة بحسب مجموعاتها الوظيفية. ويُميَّز في كل متغير بين نوعه (أساسي منقول من المصدر، أو وصفي مشتق بالترميز، أو ثنائي محسوب)، وقيمه المسموح بها، وقواعد ترميزه. وتُفصَّل قواعد الترميز المركبة في الفصل التاسع.

8.1 متغيرات التعريف والزمن

جدول 8: متغيرات التعريف والزمن

العمود	المتغير	النوع	التعريف وقواعد الإدخال
A	م (رقم مفهرس للواقعة)	معرّف	رقم تسلسلي فريد لكل سجل من 1 إلى 1,648، يُرتب وفق تاريخ الواقعة تصاعديًا، ويُستخدم للإحالة والتتبع دون دلالة تحليلية.
B	يوم الواقعة	أساسي	تاريخ وقوع الفعل الاحتجاجي بصيغة يوم/شهر/سنة، وفق قواعد التحقق من التاريخ (البند 6.4).
C	النطاق الزمني	وصفي	النصف السنوي الذي وقعت فيه الواقعة، من "النصف الثاني من 2022" حتى "النصف الأول من 2026" (ثماني فئات).
D	المرحلة الاقتصادية	وصفي	إحدى المراحل الست المعرّفة في الفصل السابع، وتُحدد آليًا بمطابقة التاريخ مع حدود المراحل.

8.2 متغيرات الجغرافيا والمكان

جدول 8 (تابع): متغيرات الجغرافيا والمكان

العمود	المتغير	النوع	التعريف وقواعد الإدخال
E	المحافظة	أساسي	المحافظة التي وقع فيها الفعل، ضمن المحافظات السبع والعشرين.
F	النطاق الجغرافي	وصفي	الإقليم الجغرافي المشتق من المحافظة (خمسة أقاليم، جدول 2).
G	الدائرة/القسم/المركز	أساسي	الوحدة الإدارية الأصغر (قسم شرطة أو مركز)، ويُستدل عليها عند غيابها من اسم المنشأة أو المنطقة المذكورة في المصدر. تضم القاعدة 127 دائرة.
H	المكان	أساسي موحد	اسم المكان بصيغة موحدة: اسم الكيان كاملًا ثم الفرع أو الموقع، ثم موضع الفعل منه (أمامه، داخله، دون تجمع ميداني). تُفصّل قواعده في البند 9.1.
I	تصنيف المكان	وصفي	نوع المكان من ست فئات (جدول 9).

جدول 9: فئات تصنيف المكان

تصنيف المكان	التعريف	عدد السجلات
مقر العمل	المصنع أو الشركة أو الفرع أو المؤسسة التي يعمل بها المحتجون، داخلها أو أمامها.	1,135
مقر جهة حكومية	الوزارات والهيئات والمحاكم ومجلس النواب والمحافظات ومكاتب العمل وغيرها من مقار السلطة العامة.	419

تصنيف المكان	التعريف	عدد السجلات
غير ميداني (شكوى/بيان/مذكرة)	الأفعال التي لا تتطلب تجمعًا ماديًا، كالبيانات والشكاوى العلنية والمذكرات.	40
مقر نقابة	مقار النقابات المهنية والعمالية العامة والفرعية.	27
طريق عام أو ميدان	الشوارع والميادين ونقاط التجمع العامة ومواقف النقل.	14
مقر بعثة أو هيئة دولية	السفارات ومقار المنظمات والقوات الدولية.	13

8.3 متغيرات تعريف الحدث

جدول 8 (تابع): متغيرات تعريف الحدث

العمود	المتغير	النوع	التعريف وقواعد الإدخال
J	اسم حدث عام أو سياق متصل	وصفي	اسم موحد يجمع كل السجلات المتصلة للفئة المنظمة نفسها حول السياق أو المطلب نفسه، حتى لو تباعدت زمنيًا. تضم القاعدة 148 حدثًا عامًا. قواعده في البند 9.2.
K	اسم مفهرس للواقعة	وصفي	مفتاح نصي فريد بتراتبية ثابتة: سياق اقتصادي - نوع الفعالية - الدائرة - المكان التاريخ. قواعده في البند 9.3.
L	وصف	أساسي	وصف مختصر لشكل الفعل كما ورد في المصدر (وقفة احتجاجية، اعتصام مفتوح، توقف عن العمل، شكوى جماعية...).
M	نوع الفعل الاحتجاجي	وصفي	شكل الفعل من خمس فئات (جدول 10).

جدول 10: فئات نوع الفعل الاحتجاجي

نوع الفعل الاحتجاجي	التعريف التشغيلي	عدد السجلات
إضراب عن العمل	التوقف الجماعي الكلي أو الجزئي عن أداء العمل لتحقيق مطلب محدد، ويشمل امتناع المحامين عن حضور الجلسات وسداد الرسوم.	714
تظاهرة ميدانية	التجمع العلني في مكان محدد للتعبير عن المطلب، ويشمل الوقفات الاحتجاجية والمسيرات والتجمهر.	695
اعتصام ميداني	البقاء الثابت في مكان محدد لمدة ممتدة لتحقيق المطلب، داخل مقر العمل أو أمامه أو أمام جهة حكومية.	197
بيان مطالب جماعية واستغاثة إعلامية	فعل علني غير ميداني يصدر عن فئة أو باسمها، كالبيانات والمذكرات والشكاوى العلنية الموثقة.	40
إضراب عن الطعام	الامتناع عن الطعام احتجاجًا، داخل مقر العمل أو خارجه.	2

8.4 متغيرات المطالب والأجور

جدول 8 (تابع): متغيرات المطالب والأجور

العمود	المتغير	النوع	التعريف وقواعد الإدخال
N	سبب الفعل الاحتجاجي	أساسي	نص المطالب كما وردت في المصدر، بأكبر قدر من التفصيل، ومرتبة بحسب ورودها.
O	تصنيف سبب الفعل الاحتجاجي	وصفي	المطلب الرئيسي الواحد للسجل من سبع فئات (جدول 11)، يُختار وفق قواعد الأولوية في البند 9.4.
P	متوسط الراتب الشهري المذكور (جنيه)	أساسي/ مشتق	متوسط الأجر الشهري للفئة المحتجة كما ورد في المصدر، أو بالمطابقة، أو بالفرضية وفق البند 9.9.
Q	أقل من الحد الأدنى المعلن للأجور (حكومي أو خاص)؟	ثنائي	1 إذا كان الأجر أقل من الحد الأدنى المعلن وقت الواقعة أو مفترضًا كذلك، و0 فيما عدا ذلك بما فيه الأجر غير المعلوم.

جدول 11: فئات المطلب الرئيسي

المطلب الرئيسي	يشمل	عدد السجلات	النسبة
المستحقات المتأخرة والاستقطاعات	الأجور والعلاوات المتأخرة، الخصومات والاستقطاعات، الحجز على الأجر، النفقات والتعويضات غير المصروفة	499	30.3%
زيادة الأجور والعلاوات والحوافز والبدلات	رفع الأجور، تطبيق الحد الأدنى، العلاوات الدورية والاستثنائية، الحوافز والبدلات، المساواة الأجرية	436	26.5%
الرسوم والتكاليف المفروضة على الفئة بقرارات رسمية	الرسوم القضائية والخدمات المميكنة، الفاتورة الإلكترونية، أسعار الوقود، قرارات الحظر، التعديلات التشريعية الماسة بالحقوق المالية للفئة	416	25.2%
التثبيت والعقود والأمان الوظيفي	تثبيت المؤقتين، تحسين العقود، رفض التعاقد من الباطن وعقود الوكالة، استمرارية التشغيل	197	12.0%
الفصل والتسريح والإجراءات التعسفية	الفصل والتسريح والنقل التعسفي والإغلاق والإجبار على الاستقالة	40	2.4%
الأرباح السنوية والمكافآت	حصة العاملين من الأرباح والمكافآت السنوية	39	2.4%
ظروف العمل والتأمينات وساعات العمل	التأمينات والرعاية الصحية والسلامة المهنية وساعات العمل والإجازات	21	1.3%

8.5 متغيرات الفئة المنظمة وجهة العمل

جدول 8 (تابع): متغيرات الفئة المنظمة وجهة العمل

العمود	المتغير	النوع	التعريف وقواعد الإدخال
R	الفئات المنظمة	أساسي	وصف الفئة المحتجة كما ورد في المصدر (مثال: عمال شركة كذا، محصلو فواتير المياه، محامو محافظة كذا).

العمود	المتغير	النوع	التعريف وقواعد الإدخال
S	تصنيف الفئة المنظمة للفعل الاحتجاجي	وصفي	سبع فئات (جدول 12)، وقواعدها في البند 9.5.
T	مستوى البنية المؤسسية لجهة العمل	وصفي	سبعة مستويات (جدول 13) تصف طبيعة جهة العمل، وقواعدها في البند 9.6.
U	القطاع	وصفي	عشرة قطاعات (جدول 14) بحسب نشاط جهة العمل.

جدول 12: فئات تصنيف الفئة المنظمة

الفئة المنظمة	التعريف	عدد السجلات
عمال/عاملات	العاملون في الإنتاج والتشغيل بالشركات والمصانع الخاصة وشركات قطاع الأعمال العام الإنتاجية، والعاملون لدى شركات خاصة متعاقدة مع جهات حكومية.	576
موظفون/ات	العاملون بعقود وظيفية في الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات المرافق والخدمات المملوكة للدولة.	503
محامون/ات	المحامون ونقاباتهم الفرعية، ويُفصلون عن النقابات المهنية لاتساع حضورهم الاحتجاجي.	403
صحفيون/ات	الصحفيون والعاملون في التحرير بالمؤسسات الصحفية والإعلامية.	89
العمل باليومية	عمال اليومية والعمالة غير المنتظمة والسائقون المستقلون والعاملون عبر المنصات الرقمية.	53
نقابات مهنية وروابط مجتمعية مستقلة	النقابات المهنية غير المحامين، وروابط أصحاب المعاشات والصيادين والمزارعين والأهالي المتضررين.	16
طلاب/ات	الطلاب المحتجون على أعباء مالية أو نفقات دراسية.	8

جدول 13: مستويات البنية المؤسسية لجهة العمل

مستوى البنية المؤسسية	التعريف	عدد السجلات
1- منشأة متعددة المصانع أو الفروع	شركة أو مجموعة تضم أكثر من مصنع أو فرع أو موقع تشغيل.	691
2- مصنع أو منشأة صناعية واحدة	منشأة إنتاجية في موقع واحد أو مجمع واحد.	345
3- شركة خدمية أو تجارية	شركات الخدمات والتجارة والمقاولات والأندية والأكاديميات الخاصة.	36
4- جهة حكومية أو هيئة عامة	الوزارات والهيئات والمستشفيات العامة والوحدات المحلية والسفارات.	52
5- مؤسسة إعلامية أو صحفية	الصحف والمواقع والمكاتب الإعلامية والمطابع التابعة لها.	93
6- مهن حرة ونقابات مهنية	الممارسون المستقلون للمهن ونقاباتهم.	409
7- عمالة غير منتظمة أو مستقلون بلا منشأة	السائقون المستقلون والصيادون والمزارعون والأهالي.	22

جدول 14: القطاعات

القطاع	يشمل	عدد السجلات
شركات ومصانع أخرى	الصناعات التحويلية (غزل ونسيج، صلب، سيراميك، سكر، أغذية، أدوية...) والتجارة والخدمات الخاصة	536
الطاقة والمرافق (كهرباء وغاز ومياه)	شركات مياه الشرب والصرف الصحي، والكهرباء، والغاز الطبيعي، والبترول	493
المحاماة	المحامون ونقاباتهم	403
صحافة وثقافة ومجتمع مدني	المؤسسات الصحفية والإعلامية والنقابات الثقافية والأندية	98
الصحة	المستشفيات والتأمين الصحي وشركات الأدوية واللقاحات	30
مسؤولون وهيئات نظامية وسيادية	القضاة وخبراء وزارة العدل والجهات المماثلة	29
النقل والموانيء	النقل الجماعي والتطبيقات والموانئ والحاويات والطرق	26
التعليم والبحث العلمي	المعلمون والجامعات والأكاديميات وهيئة تعليم الكبار	15
قطاعات عامة أخرى	الجهات العامة غير المصنفة أعلاه والبنوك العامة	10
الزراعة والري والصيد	الزراعة والثروة السمكية والصيادون	8

8.6 متغيرات حجم المشاركة

جدول 8 (تابع): متغيرات حجم المشاركة

العمود	المتغير	النوع	التعريف وقواعد الإدخال
V	حجم المشاركة	أساسي/ مفترض	العدد أو الوصف الكمي للمشاركين كما ورد في المصدر (رقم، عشرات، مئات، آلاف)، أو قيمة مفترضة مسبوقة بكلمة "فرضية:" وفق البند 9.8.
W	فئة حجم المشاركة	وصفي	ست فئات مشتقة من حجم المشاركة (جدول 15).

جدول 15: فئات حجم المشاركة

فئة حجم المشاركة	المدى	عدد السجلات
أقل من 50	من 1 إلى 49 مشاركًا	12
بين 50 و200	من 50 إلى 199، وتشمل الوصف "عشرات"	1,288
بين 200 و500	من 200 إلى 499	40
بين 500 و1000	من 500 إلى 999، وتشمل الوصف "مئات"	110
بين 1000 و2000	من 1,000 إلى 1,999، وتشمل الوصف "آلاف"	75
أكثر من 2000	2,000 مشارك فأكثر	123

8.7 متغيرات الاستجابة والقمع

جدول 8 (تابع): متغيرات الاستجابة والقمع

العمود	المتغير	النوع	التعريف وقواعد الإدخال
X	الجهة المواجهة للفعالية	أساسي	الجهة التي يُوجَّه إليها المطلب أو التي تملك الاستجابة له (إدارة الشركة، الوزارة، مجلس رؤساء محاكم الاستئناف...).
Y	فعل قمعي	أساسي	وصف نصي للإجراءات الإدارية أو الأمنية أو الجنائية التي واجهها المحتجون، مع ما أُضيف بالاستخلاص من نص الخبر مسبوقًا بكلمة "إداري:" أو "أمني:".
Z	العقوبة الإدارية	وصفي	أشد إجراء إداري واجهه السجل من سبعة مستويات (جدول 16).
AA	الإجراءات الأمنية والجنائية	وصفي	أشد إجراء أمني أو جنائي واجهه السجل من سبعة مستويات (جدول 17).
AB	رد فعل قمعي	ثنائي	1 إذا واجه السجل أي إجراء إداري أو أمني أو جنائي، و0 فيما عدا ذلك.
AC	جهة القمع الرسمية	أساسي/مشتق	الجهة أو الجهات التي نفذت الإجراء، مفصولة بشرطة رأسية عند التعدد (مثل: قوات الأمن | النيابة العامة).
AD–AG	عدد الإصابات وبياناتها، عدد حالات القبض وبياناتها	أساسي	الأعداد والبيانات كما وردت في المصادر، دون تقدير.

8.8 متغيرات المتابعة والمصادر

جدول 8 (تابع): متغيرات المتابعة والمصادر

العمود	المتغير	النوع	التعريف وقواعد الإدخال
AH	ردود فعل تالية	أساسي	التطورات اللاحقة للفعل: التفاوض، الاستجابة للمطالب، إنهاء الإضراب، القرارات الإدارية اللاحقة.
AI	اتهامات أو مخالفات موجهة	أساسي	الاتهامات الرسمية الموجهة للمحتجين كما وردت في المصادر، وأرقام المحاضر والقضايا متى توفرت.
AJ	ملاحظات	أساسي	ملاحظات سياقية أو منهجية متصلة بالسجل.
AK	نص الخبر	أساسي	النص الكامل أو الجوهري للمادة المصدرية، محفوظًا لأغراض المراجعة.
AL–AQ	رابط 1 إلى رابط 6	أساسي	روابط المصادر المستخدمة في توثيق السجل.

9. قواعد الترميز التفصيلية

يعرض هذا الفصل القواعد التي تحكم بناء المتغيرات الوصفية المركبة. وقد صيغت هذه القواعد لتحقيق ثلاثة شروط: **الاتساق**، بأن تتلقى الحالات المتماثلة الترميز نفسه؛ و**الشفافية**، بأن يستطيع أي باحث إعادة إنتاج الترميز من نص الخبر؛ و**القابلية للفرز**، بأن تتجاور السجلات المتصلة عند ترتيب القاعدة أبجديًا.

9.1 قواعد التسمية الموحدة للمكان

يُكتب المكان وفق الصيغة الثابتة الآتية:

اسم الكيان كاملًا + الفرع أو الموقع (عند الحاجة) - موضع الفعل

1. **الكلمة الأولى نوع الكيان:** تبدأ التسمية بنوع الكيان (شركة، مصنع، محكمة، نقابة، وزارة، هيئة، جريدة، مستشفى...) لتتجاور الكيانات المتشابهة عند الفرز. وتُكتب "الشركة المصرية..." بصيغة "شركة المصرية..." للغرض نفسه، أخذًا بالاستخدام الشائع في الصحافة المصرية.
2. **الاسم الأطول والأكمل:** عند ورود الكيان الواحد بصيغ مختلفة، يُعتمد الاسم الأطول والأكثر اكتمالًا لكل السجلات. فالصيغ "T&C" و"تي آند سي جارمنت" و"الشركة التركية المصرية/T&C" توحد جميعها في "شركة التركية المصرية لصناعة الملابس T&C".
3. **الفروع بعد الكيان الأم:** تأتي الفروع والمصانع بعد اسم الشركة الأم، فتتجمع عند الفرز. مثال: "شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية مصنع سكر إدفو"، و"شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة فرع المعادي".
4. **استكمال الأسماء العامة:** الأسماء العامة غير المحددة في المصدر (مثل "فرع شركة مياه الشرب" أو "محاكم الاستئناف") تُستكمل من متغيري المحافظة والدائرة، فتصبح مثلًا "محكمة استئناف [اسم المحافظة]" أو "مكتب خبراء وزارة العدل ب[اسم المحافظة]".
5. **موضع الفعل:** تنتهي التسمية بشرطة ثم موضع الفعل من المكان: "أمامه" أو "داخله"، أو "دون تجمع ميداني" للأفعال غير الميدانية.

ويُحدد موضع الفعل وفق التسلسل الآتي: إذا بدأ وصف المكان في المصدر بكلمة "أمام" أو "داخل" يُعتمد ما ورد؛ والإضراب عن العمل يُسجل "داخله" دائمًا لأن جوهره التوقف داخل موقع العمل؛ والتظاهرة والاعتصام يُحسم موضعهما من نص الخبر؛ فإن لم يحسمه النص، تُسجل مقار الجهات الحكومية والنقابات والبعثات الدولية "أمامه"، ومقار العمل "داخله". وتُسجل البيانات والشكاوى غير الميدانية "دون تجمع ميداني".

9.2 قواعد تسمية الحدث العام أو السياق المتصل

يُمنح كل سجل اسمًا عامًا يجمعه بالسجلات المتصلة به، وفق معيارين مجتمعين: **وحدة الفئة المنظمة** و**وحدة السياق أو المطلب**، حتى لو تباعدت السجلات زمنيًا لعام أو أكثر. فاحتجاجات المحامين على تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية تحمل اسمًا واحدًا، واحتجاجاتهم على رسوم الخدمات المميكنة بمحاكم الاستئناف تحمل اسمًا آخر، رغم وحدة الفئة، لاختلاف السياق. وفي المقابل، تحمل احتجاجات عمال الشركة نفسها للمطلب نفسه في عامين مختلفين اسمًا واحدًا.

- **البنية:** نوع الفعل الغالب (احتجاجات، إضراب، اعتصام، شكوى...) + الفئة المنظمة + جهة العمل + المطلب أو السياق.
- **الطول:** بين 5 و12 كلمة قدر الإمكان، دون إخلال بالوضوح.
- **الفصل عند الاختلاف:** يُفصل الاسم إذا اختلفت الجهة الموظِّفة، حتى داخل الفئة المهنية نفسها؛ فاحتجاجات العاملين بمكاتب مؤسسات إعلامية مختلفة تحمل أسماء مستقلة.
- **الفصل عند تغير المطلب:** يُفصل الاسم إذا تحول مطلب الفئة من سياق إلى آخر، كتحول عمال شركة من المطالبة بالعلاوة إلى الاحتجاج على تأخر الرواتب.

9.3 قواعد الاسم المفهرس للواقعة

يُبنى الاسم المفهرس لكل سجل بتراتبية ثابتة تجعله مفتاحًا نصيًا فريدًا قابلًا للفرز والبحث:

سياق اقتصادي - نوع الفعالية - الدائرة - المكان الموحد يوم/شهر/سنة

مثال: "سياق اقتصادي - إضراب عن العمل - السادات - شركة بشاي للحديد والصلب 28/08/2022". ويُستخدم المكان الموحد في الاسم المفهرس دون موضع الفعل، وتُستبدل أي شرطة داخل اسم الدائرة بمسافة حفاظًا على الأجزاء الأربعة المفصولة بشرطات. وتعكس الكلمة الأولى "سياق اقتصادي" تخصص القاعدة، وتسمح بدمجها مستقبلًا مع قواعد السلسلة متعددة الخلفيات دون تعارض في المفاتيح.

9.4 قواعد اختيار المطلب الرئيسي

يحمل كل سجل **مطلبًا رئيسيًا واحدًا**، بحيث يساوي مجموع فئات المطلب عدد السجلات. ويُختار المطلب الرئيسي من نص عمود "سبب الفعل الاحتجاجي" بوصفه الأقوى أو الأكثر إلحاحًا أو موضع التركيز الرئيسي، وفق قواعد الأولوية الآتية بالترتيب:

1. **الفصل والإجراءات التعسفية أولًا:** إذا تضمن النص فصلًا أو تسريحًا أو تهديدًا بالفصل أو نقلًا تعسفيًا أو إغلاقًا، يُصنف المطلب "الفصل والتسريح والإجراءات التعسفية"، حتى لو صاحبته مطالب مالية.
2. **التثبيت ثانيًا بشروط:** يُصنف المطلب "التثبيت والعقود والأمان الوظيفي" إذا كان التثبيت هو المطلب الأول في النص، أو كان المحتجون أنفسهم مؤقتين أو عمال يومية أو متعاقدين، أو كان سياق الحملة كله قائمًا على التثبيت.
3. **الرسوم والقرارات حين تكون موضوع الاحتجاج:** يُصنف المطلب "الرسوم والتكاليف المفروضة على الفئة بقرارات رسمية" متى كان موضوع الاحتجاج رسمًا أو قرارًا رسميًا بعينه (رسوم التقاضي، الفاتورة الإلكترونية، أسعار الوقود، حظر الصيد).
4. **المطلب المذكور أولًا فيما عدا ذلك:** يُعتمد المطلب الأسبق ورودًا في النص، مع تقديم المستحقات المتأخرة على الزيادة عند تساويهما في الموضع.
5. **الرجوع إلى الحدث العام:** إذا خلا نص السبب من التفاصيل، يُستدل على المطلب من اسم الحدث العام المتصل.

> **مثال تطبيقي**
>
> تضمنت مطالب حملة عمال مياه الشرب والصرف الصحي قائمة طويلة تبدأ بصرف العلاوات المتأخرة منذ 2016/2017، وتمتد إلى تطبيق الحد الأدنى وتثبيت المؤقتين في بندها الثامن. وبتطبيق القواعد، صُنفت سجلات الحملة وفق المطلب الأسبق "المستحقات المتأخرة والاستقطاعات"، ولم تُصنف "تثبيتًا" لمجرد ورود التثبيت في القائمة، إلا في السجلات التي بدأ نصها بالتثبيت أو كان المحتجون فيها مؤقتين.

9.5 قواعد تصنيف الفئة المنظمة

- **الموظفون:** العاملون بعقود وظيفية في الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات المرافق والخدمات المملوكة للدولة (كشركات مياه الشرب، ومحطات الكهرباء الحكومية، والبنوك العامة، والمستشفيات العامة، وهيئات التأمين الصحي).
- **العمال:** العاملون في الإنتاج بالمصانع، سواء الخاصة أو التابعة لقطاع الأعمال العام. ويُصنف العاملون لدى شركات خاصة متعاقدة مع جهات حكومية "عمالًا" لا "موظفين"، كعمال التعاقد من الباطن في شركات الغاز وعمال النظافة لدى شركات الخدمات.
- **العمل باليومية:** يُستخرج من فئة العمال كل من يصفه المصدر بالعمل باليومية، ويضاف إليهم السائقون المستقلون والعاملون عبر تطبيقات النقل والتوصيل.
- **الصحفيون:** يُصنف المحررون والصحفيون "صحفيين" حتى لو ورد احتجاجهم في سياق مؤسسة حزبية أو عامة، بينما يُصنف عمال المطابع والخدمات بالمؤسسات نفسها "عمالًا".

- **المحامون:** يُفصلون عن النقابات المهنية في فئة مستقلة، نظرًا لاتساع حضورهم الاحتجاجي الذي يبلغ ربع القاعدة.
- **الروابط المجتمعية:** تشمل روابط أصحاب المعاشات والصيادين والمزارعين والأهالي المتضررين من قرارات أو تعيينات.

9.6 قواعد مستوى البنية المؤسسية

يُرمَّز مستوى البنية المؤسسية بحسب **جهة العمل** لا بحسب مكان الفعل، بحيث تحمل الجهة الواحدة المستوى نفسه في كل سجلاتها. فكل سجلات شركة بشاي للحديد والصلب تحمل المستوى نفسه، وكذلك شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وشركات مياه الشرب، ومصانع السكر. وعند تعارض الترميز داخل الجهة الواحدة، يُعتمد المستوى الذي تؤيده المعلومات الموثقة عن الجهة (عدد مصانعها وفروعها)، فإن لم تتوافر، يُعتمد المستوى الغالب في سجلاتها.

9.7 قواعد القطاع

يُحدد القطاع بحسب النشاط الفعلي لجهة العمل، لا بحسب مكان الاحتجاج. فاحتجاج عمال مصنع أمام وزارة القوى العاملة يُصنف في قطاع المصنع، واحتجاج عمال شركة مياه الشرب يُصنف في "الطاقة والمرافق" أيًا كان موقعه. وتُدمج القطاعات ذات الأعداد شديدة الضآلة في قطاع أعم متى لم يُخل الدمج بالدلالة التحليلية، كدمج المصارف في "قطاعات عامة أخرى".

9.8 قواعد حجم المشاركة وفئته

يُسجل حجم المشاركة كما ورد في المصدر، رقمًا أو وصفًا. وتُشتق فئة الحجم وفق القواعد الآتية:

- **قاعدة الحد:** الرقم الواقع على حد الفئة يُسجل في الفئة التالية؛ فالرقم 200 يقع في "بين 200 و500"، والرقم 500 في "بين 500 و1000"، والرقم 2000 في "أكثر من 2000".
- **الأوصاف الكمية:** "عشرات" تقابل فئة "بين 50 و200"، و"مئات" تقابل "بين 500 و1000"، و"آلاف" تقابل "بين 1000 و2000".
- **الأعداد التمثيلية:** لا يُعتد بالأعداد التي تمثل حجم الفئة المعنية لا عدد المشاركين الفعليين (كعدد أصحاب المعاشات الذين يمثلهم اتحادهم)، ويُطبق عليها بروتوكول الفرضيات.
- **الحجم غير المذكور:** يُعالج وفق بروتوكول الفرضيات (البند 10.3).

9.9 قواعد الأجر والحد الأدنى للأجور

يُعد متوسط الأجر الشهري من أندر المعلومات في المصادر، إذ ورد صراحة في 157 سجلًا فقط من النسخة الأولى للقاعدة. ولتوسيع قاعدة التحليل دون التضحية بالدقة، يُستكمل المتغير وفق تسلسل هرمي من أربعة مستويات، يُلجأ إلى كل مستوى عند تعذر سابقه:

1. **المذكور في المصدر:** الأجر كما ورد صراحة في الخبر أو الشهادات المنقولة، وعند ذكر مدى (مثل "بين 3,800 و 4,500 جنيه") يُعتمد متوسطه.
2. **مطابقة نفس الجهة:** يُنقل الأجر المعلوم إلى السجلات الأخرى للحدث العام نفسه أو لجهة العمل نفسها، بشرط ألا يتجاوز الفارق الزمني بين السجلين ستة أشهر، ويُعتمد أقرب سجل زمنيًا.
3. **مطابقة القطاع المتشابه:** عند غياب المطابقة المباشرة، يُنقل أجر معلوم من جهة مماثلة في السياق نفسه وخلال ستة أشهر، داخل مجموعات قطاعية محددة: الغزل والنسيج والملابس، السكر، السيراميك، الصناعات الغذائية، الأدوية، سلاسل التجزئة، المياه، الصلب. ويقتصر ذلك على فئات العمال والموظفين والعمالة اليومية.
4. **الفرضية:** تُسجل عبارة "فرضية: أقل من الحد الأدنى للأجور" دون رقم، لعمال المصانع والشركات والعمالة اليومية خارج الجهات الحكومية، وللحالات التي ينص سببها صراحة على المطالبة بتطبيق الحد الأدنى أو على

تدني الأجور. ولا تُطبق الفرضية على المحامين والمهن الحرة والسائقين والطلاب، ولا على الجهات الحكومية ما لم يذكر الخبر ذلك.

ويُحسب متغير "أقل من الحد الأدنى المعلن للأجور" بمقارنة الأجر بالحد الأدنى **الأعلى المعلن** وقت الواقعة، سواء للعاملين بالدولة أو للقطاع الخاص. ويستند هذا الاختيار إلى منطق الممارسة الاجتماعية لا الصيغة القانونية: فإعلان الدولة حدًا أدنى لأجور العاملين لديها يمثل مرجعًا معياريًا لكل العاملين، لا سيما أن أجور القطاع الحكومي تُعد تقليديًا الأدنى. ويأخذ المتغير القيمة 1 إذا كان الأجر أقل من المرجع أو مفترضًا كذلك، و0 إذا كان مساويًا أو أعلى، و0 أيضًا إذا كان الأجر غير معلوم، تجنبًا لتعميم غير مسند.

جدول 18: تطور الحد الأدنى المعلن للأجور (جنيه شهريًا) والمرجع المعتمد

من تاريخ	حد العاملين بالدولة	حد القطاع الخاص	المرجع المعتمد في القاعدة
يناير 2022	2,400	2,400	2,400
أبريل 2022	2,700	2,400	2,700
أكتوبر 2022	3,000	2,400	3,000
يناير 2023	3,000	2,700	3,000
أبريل 2023	3,500	2,700	3,500
يوليو 2023	3,500	3,000	3,500
سبتمبر 2023	4,000	3,000	4,000
يناير 2024	4,000	3,500	4,000
مارس 2024	6,000	3,500	6,000
مايو 2024	6,000	6,000	6,000
مارس 2025	6,000	7,000	7,000
يوليو 2025	7,000	7,000	7,000

ويُعلن رفع الحد الأدنى للأجور بالجهاز الحكومي إلى 8,000 جنيه اعتبارًا من يوليو 2026، أي بعد نهاية نافذة الرصد، فلا يدخل في الحساب.

9.10 قواعد ترميز الاستجابة القمعية

تُرمَّز الاستجابة القمعية على محورين مستقلين: الإداري والأمني الجنائي. ولكل محور سلم من سبعة مستويات مرتب من الأشد إلى الأخف، ويُسجل للسجل **أشد إجراء** واجهه عند التعدد.

جدول 16: سلم العقوبات الإدارية

المستوى	العقوبة الإدارية	عدد السجلات
1	فصل أو إنهاء تعاقد أو إجبار على الاستقالة	64
2	إيقاف عن العمل أو منع من الدخول أو نقل تعسفي	70
3	خصم أو حرمان من الأجر أو المستحقات	12
4	إغلاق أو إجازة إجبارية أو إجراءات لكسر الإضراب (وقف وسائل نقل العمال، تشغيل عمالة بديلة)	41
5	تحقيق إداري أو إنذار	5
6	تهديد أو ضغط إداري	77

المستوى	العقوبة الإدارية	عدد السجلات
7	لا توجد متابعة لاحقا	1,379

جدول 17: سلم الإجراءات الأمنية والجنائية

المستوى	الإجراءات الأمنية والجنائية	عدد السجلات
1	حبس أو إحالة للنيابة أو محاكمة	51
2	قبض دون معلومات عن محاكمة	22
3	احتجاز أمني دون محضر	22
4	فض بالقوة أو اعتداء	38
5	استدعاء أمني	44
6	تهديد أو ضغط أمني أو تواجد أمني مكثف	78
7	لا توجد متابعة لاحقا	1,393

وتحكم الترميز القواعد الآتية:

- **"لا توجد متابعة لاحقا" لا تعني غياب القمع:** فهي تعني عدم التوصل إلى معلومات عن إجراء لاحق في المصادر المتاحة، لا ثبوت عدم وقوعه.
- **المطابقة داخل الحدث نفسه:** تُعمم الإجراءات ذات الطابع الشامل (كالإغلاق، أو التهديد الموجه لكل العاملين، أو التواجد الأمني المكثف) على سجلات الحدث العام نفسه التي يشير نص خبرها إلى الإجراء ذاته، ولا تُعمم الإجراءات الفردية كالقبض والفصل إلا على السجلات التي تثبت ارتباطها بها زمنيًا.
- **الاستخلاص من النص:** تُراجع أعمدة الملاحظات ونص الخبر والردود التالية لاستخلاص إجراءات غير مسجلة، كالإيقاف عن العمل أو الإحالة للتحقيق أو حضور الأمن الوطني جلسات التفاوض.
- **الإشارات غير المؤكدة:** حين يتضمن نص الخبر إشارة إلى استدعاء أو قبض دون أن يحسم وقوعه في الواقعة نفسها، يُسجل الإجراء في المستوى الأخف المتوقع بنسبة عالية، وهو "احتجاز أمني دون محضر"، لا قبضًا أو حبسًا. ويستند ذلك إلى أن الاحتجاز، حتى لو كان شكليًا، يتحقق معناه النفسي والواقعي على المحتجين.
- **التوثيق النصي:** كل إجراء مستخلص أو مستنتج يُضاف إلى عمود "فعل قمعي" نصًا، مسبوقًا بكلمة "إداري:" أو "أمني:"، ويُشار صراحة إلى الإجراءات المسجلة بناء على إشارات غير مؤكدة.
- **رد الفعل القمعي:** يأخذ القيمة 1 إذا لم تكن العقوبة الإدارية أو الإجراءات الأمنية "لا توجد متابعة لاحقا"، سواء كان القمع إداريًا أو أمنيًا أو كليهما.
- **جهة القمع الرسمية:** تُسجل الجهة المنفذة كما ورد في المصدر، مع إضافة الجهات المستخلصة (قوات الأمن، الشرطة، الأمن الوطني، الأمن المركزي، المباحث، النيابة العامة)، وتُفصل بشرطة رأسية عند التعدد. وتُسجل إدارة جهة العمل جهةً للقمع في العقوبات الإدارية.

10. بروتوكول الفرضيات المنهجية

10.1 المبدأ الحاكم

تعتمد القاعدة مبدأً منهجيًا حاكمًا مفاده أن **الاستنتاج والافتراض يُستخدمان في نطاق ضيق ومقيد**، ولا يُلجأ إليهما إلا عند غياب معلومة أساسية يتعذر استخلاصها مباشرة من المصادر. ويُميز الدليل بين مستويين: **الاستنتاج**، وهو استخلاص معلومة لازمة منطقيًا من المحتوى بدرجة يقين كاملة؛ و**الفرضية**، وهي تقدير معلومة مرجحة بدرجة عالية (لا تقل عن 90%) وفق معايير محددة سلفًا. وتُعامل الفرضيات بوصفها تقديرات تحليلية لا تحل محل المعلومات المثبتة، وتُميَّز داخل القاعدة، وتخضع للمراجعة عند توافر معلومات أدق.

10.2 قائمة الفرضيات المعتمدة

جدول 19: الفرضيات المنهجية المعتمدة

المتغير	الحالة	الفرضية المعتمدة	الأساس المنهجي
يوم الواقعة	غياب تاريخ الواقعة	تاريخ نشر الخبر، فإن تعذر فمنتصف الشهر المعلوم	النشر الإخباري للاحتجاجات العمالية يأتي عادة في يوم الواقعة أو اليوم التالي
حجم المشاركة	تظاهرة أو اعتصام بلا عدد	فرضية: عشرات	الحد الأدنى المعقول للتجمع الميداني المنشور
حجم المشاركة	إضراب أو بيان من مصنع أو منشأة صناعية كبيرة، وليس فرعًا	فرضية: مئات	حجم القوة العاملة في المنشآت الصناعية متعددة الأقسام
حجم المشاركة	إضراب أو بيان من جهة محلية أو فرع أو مكتب	فرضية: عشرات	محدودية القوة العاملة في الفروع والوحدات المحلية
متوسط الأجر	غياب الأجر بعد استنفاد المطابقة	فرضية: أقل من الحد الأدنى للأجور	المطالبة بتطبيق الحد الأدنى دليل مباشر على عدم تطبيقه، وأنماط الأجور الموثقة في القطاعات المماثلة
الإجراءات الأمنية	إشارة غير حاسمة إلى استدعاء أو قبض	احتجاز أمني دون محضر	المستوى الأخف المتوقع بنسبة عالية
النطاق الجغرافي	غياب الإقليم	إقليم المحافظة المسجلة	اشتقاق مباشر
المكان	غياب الموقع الدقيق لإضراب مصنع	المصنع نفسه	الإضراب يقع في موقع العمل بطبيعته
موضع الفعل	غياب الحسم في النص	أمام المقار الحكومية والنقابية والدولية، داخل مقار العمل	الأنماط الغالبة للتجمع في كل نوع من الأماكن

10.3 تمييز الفرضيات داخل القاعدة

تُميَّز القيم المفترضة في الأعمدة النصية بكلمة **"فرضية:"** في بداية القيمة، كما في "فرضية: عشرات" و"فرضية: مئات" بعمود حجم المشاركة (73 سجلًا)، و"فرضية: أقل من الحد الأدنى للأجور" بعمود متوسط الأجر (311 سجلًا). أما القيم المنقولة بالمطابقة فتُسجل رقمًا دون كلمة "فرضية"، لأنها مستندة إلى معلومة موثقة عن الجهة نفسها أو جهة مماثلة. وتُوثَّق الإجراءات المستنتجة من إشارات غير مؤكدة نصًا في عمود "فعل قمعي".

10.4 حدود استخدام الفرضيات

- لا تُستخدم الفرضية عند توافر معلومة صريحة ومثبتة في المصدر.
- لا تُستخدم الفرضية إذا كانت ستؤدي إلى تغيير جوهري في توصيف الواقعة أو نوعها أو مطلبها الرئيسي.
- تُفترض القيم بالاتجاه المحافظ على الدلالة: فحجم المشاركة يُفترض في أدنى فئة معقولة، والإجراء الأمني يُفترض في أخف مستوى متوقع.
- تخضع الفرضيات كلها للمراجعة الدورية، وتُستبدل فور توافر معلومة أدق من مصدر لاحق.

11. قواعد التعدد والتكرار

جدول 20: قواعد التعدد

حالة التعدد	القاعدة
تعدد المطالب في السجل الواحد	يُختار مطلب رئيسي واحد وفق قواعد الأولوية (9.4)، ويُحفظ النص الكامل للمطالب في عمود السبب
تعدد الإجراءات القمعية	يُسجل أشد إجراء في كل محور، وتُحفظ كل الإجراءات نصًا في عمود فعل قمعي
تعدد جهات القمع	تُسجل كل الجهات مفصولة بشرطة رأسية
تعدد المواقع في اليوم الواحد	سجل لكل موقع، مع مراعاة قاعدة الوزن الفعلي للتأثير (3.3)
تعدد الأيام	سجل لكل يوم، دون احتساب الجمعة والسبت أيام إضراب
تعدد المصادر للواقعة الواحدة	سجل واحد بروابط متعددة (حتى ستة روابط)
تعدد الفئات المنظمة في الموقع الواحد	سجل لكل فئة إذا تمايزت مطالبها وجهات عملها، وسجل واحد إذا كان الفعل مشتركًا تحت مطلب واحد
تعدد الأوصاف للمكان الواحد	اسم موحد واحد هو الأطول والأكمل (9.1)

12. الإحصاءات الوصفية واللوحة التفاعلية

12.1 ورقة الإحصاءات الوصفية (stats)

تضم ورقة stats **93 جدولًا إحصائيًا** مبنية كلها بمعادلات مفتوحة (COUNTIFS وSUMIFS) مرتبطة مباشرة بورقة Data، بحيث يتحدث أي جدول تلقائيًا عند تعديل البيانات أو إضافة سجلات. وتلتزم الجداول بهوية بصرية موحدة: عنوان رئيسي باسم القاعدة على خلفية بنفسجية داكنة، وعنوان فرعي يحدد المتغيرين موضع الإحصاء، وشعار ODT، وأعمدة وصفوف النسب المئوية بخلفية خضراء مميزة. وتنتظم الجداول في ثلاث مجموعات:

- **إحصاء لمتغير واحد (13 جدولًا):** توزيع السجلات على فئات كل متغير قابل للعد، عددًا ونسبة.
- **إحصاء بين متغيرين (62 جدولًا):** تقاطع منظم يبدأ بالزمن (النطاق الزمني ثم المرحلة الاقتصادية)، ثم الجغرافيا (المحافظة ثم الإقليم)، ثم نوع الفعل الاحتجاجي، ثم بقية المتغيرات بتراتبية متسلسلة. وتُستبعد التقاطعات المتعارضة منطقيًا، كالمحافظة مع الإقليم، والنطاق الزمني مع المرحلة الاقتصادية. ولا تتكرر العقوبة الإدارية والإجراءات الأمنية ومستوى البنية المؤسسية إلا مع المتغيرات ذات الأهمية الإحصائية والبحثية.
- **مؤشرا الأجر دون الحد الأدنى ورد الفعل القمعي (18 جدولًا):** ثمانية جداول تعرض لكل فئة من فئات متغير واحد عدد السجلات ونسبة كل مؤشر، وعشرة جداول مجموع (SUM) بين متغيرين لخمسة أزواج مختارة: المحافظة ونوع الفعل، الفئة المنظمة والنطاق الزمني، القطاع والمرحلة الاقتصادية، المطلب والفئة المنظمة، القطاع ونوع الفعل.

ويتصدر الورقة **فهرس تفاعلي** مقسوم إلى جزأين متقابلين، يعرض في قسم الإحصاء بين متغيرين المتغير الأساسي في خانة مدموجة كبيرة، والمتغيرات المقابلة له صفًا صفًا، ورقم كل جدول رابطًا ينقل المستخدم إلى الجدول مباشرة. ويليه جدول مرجعي لمدة المراحل الاقتصادية تُحسب منه المتوسطات الشهرية.

> **ملاحظات قراءة الجداول**
>
> تُرفق بكل جدول يتضمن متوسطات شهرية ملاحظة منهجية تنبه إلى أن المتوسطات معدلات شهرية لا يساوي مجموعها إجمالي السجلات.
>
> تُرفق بكل جدول مجموع لمؤشري الأجر دون الحد الأدنى أو رد الفعل القمعي ملاحظة تحسب آليًا مجموع الجدول، وتنبه إلى أن الأرقام تعد السجلات التي تحقق فيها المؤشر فقط، بما فيها الحالات المقدرة بفرضية، ولا تمثل إجمالي السجلات.

12.2 اللوحة التفاعلية

تقدم ورقة **اللوحة التفاعلية** أداة استكشاف بصرية تتيح لغير المتخصصين قراءة القاعدة دون الحاجة إلى بناء جداول. وتعمل اللوحة كلها بمرشحات منسدلة، بحيث يتحدث كل رقم ورسم فيها فور تغيير أي اختيار. وتتكون من ستة أقسام مرقمة:

1. **المرشحات:** شريط تحكم بارز يضم ستة مرشحات (النطاق الزمني، المرحلة الاقتصادية، النطاق الجغرافي، نوع الفعل، القطاع، الفئة المنظمة)، في مربعات بيضاء بإطار أخضر تحمل سهم القائمة المنسدلة، مع سطر يبين عدد المرشحات المفعلة.
2. **بطاقات المؤشرات:** ست بطاقات بأرقام كبيرة: إجمالي السجلات المختارة، وحصتها من الكل، ونسبة الإضراب عن العمل، ونسبة الأجر دون الحد الأدنى، ونسبة رد الفعل القمعي، ومتوسط السجلات في الشهر النشط. ويليها سطر "قراءة آلية" يصوغ بالمعادلات جملة تحليلية تتغير مع الاختيارات.
3. **خريطة مصر:** خريطة مربعات (Tile Grid Map) تمثل المحافظات السبع والعشرين في مواقعها الجغرافية التقريبية، ملونة بتدرج يتحدد وفق مؤشر يختاره المستخدم: عدد السجلات، أو نسبة الأجر دون الحد الأدنى، أو

نسبة رد الفعل القمعي. واختير هذا الأسلوب لأن التمثيل بالمساحة الحقيقية يُخفي المحافظات الحضرية الصغيرة ذات الكثافة الاحتجاجية العالية.

4. **الرسوم البيانية:** منحنى شهري للسجلات ولما واجه منها رد فعل قمعي على امتداد 48 شهرًا، ورسم أعمدة للمطالب الرئيسية، ورسم دائري لأشكال الفعل الاحتجاجي.
5. **جدول التفصيل:** يختار المستخدم أي متغير، فيعرض الجدول فئاته مع العدد والحصة ونسبتي الأجر دون الحد الأدنى ورد الفعل القمعي، بأشرطة بيانية داخل الخلايا.
6. **الاستجابة القمعية:** سلما الإجراءات الأمنية والجنائية والعقوبات الإدارية في رسمين متجاورين.

13. الخريطة الإحصائية الموجزة

يعرض هذا الفصل أبرز التوزيعات الإحصائية للقاعدة بوصفها مدخلًا للقراءة، دون أن يكون بديلًا عن الجداول التفصيلية في ورقة stats.

13.1 التوزيع الزمني

جدول 21: التوزيع النصف سنوي للسجلات

النطاق الزمني	عدد السجلات	النسبة
النصف الثاني من 2022	156	9.5%
النصف الأول من 2023	93	5.6%
النصف الثاني من 2023	55	3.3%
النصف الأول من 2024	49	3.0%
النصف الثاني من 2024	50	3.0%
النصف الأول من 2025	486	29.5%
النصف الثاني من 2025	608	36.9%
النصف الأول من 2026	151	9.2%
الإجمالي	1,648	100%

يكشف التوزيع الزمني عن موجتين متمايزتين: موجة أولى في النصف الثاني من 2022 أعقبت تعويمي مارس وأكتوبر، تلتها فترة انخفاض ممتدة حتى نهاية 2024، ثم موجة ثانية أوسع بكثير خلال عام 2025 بلغت ذروتها في النصف الثاني منه، تزامنًا مع قرارات الحد الأدنى للأجور وصدور قانون العمل ونفاذه، ومع حملتين واسعتين لعمال مياه الشرب والمحامين. ويستوجب تفسير هذا النمط مراعاة أثر الحملات الكبرى على وحدة التعداد (البند 3.3).

13.2 التوزيع الجغرافي

جدول 22: أعلى عشر محافظات

المحافظة	عدد السجلات	النسبة
القاهرة	483	29.3%
الجيزة	170	10.3%
الإسكندرية	144	8.7%
قنا	100	6.1%
القليوبية	98	5.9%
المنوفية	68	4.1%
الشرقية	67	4.1%
الغربية	66	4.0%
أسوان	65	3.9%
الفيوم	44	2.7%

المحافظة	عدد السجلات	النسبة
بقية المحافظات (17 محافظة)	343	20.8%

تستأثر المحافظات المركزية الثلاث بنحو نصف السجلات (48.4%)، وتتصدر القاهرة منفردة بنحو ثلثها تقريبًا (29.3%)، وهو تركز يعكس كثافة المقار الحكومية ومقار الشركات الكبرى فيها، وتركز التغطية الإعلامية أيضًا. وتبرز قنا وأسوان في الصعيد لارتباطهما بمصانع السكر والأسمنت والكهرباء.

13.3 الفعل والمطالب والفئات

جدول 23: مؤشرات رئيسية

المؤشر	القيمة
أكثر أشكال الفعل تكرارًا	إضراب عن العمل: 714 سجلًا (43.3%)
أكثر المطالب الرئيسية تكرارًا	المستحقات المتأخرة والاستقطاعات: 499 سجلًا (30.3%)
أكثر الفئات المنظمة تكرارًا	عمال/عاملات: 576 سجلًا (35.0%)
أكثر القطاعات تكرارًا	شركات ومصانع أخرى: 536 سجلًا (32.5%)
أكثر أماكن الاحتجاج تكرارًا	مقر العمل: 1,135 سجلًا (68.9%)
أكثر فئات حجم المشاركة تكرارًا	بين 50 و200 مشارك: 1,288 سجلًا (78.2%)
أكبر حدث عام	احتجاجات عمال مياه الشرب والصرف الصحي لصرف العلاوات المتأخرة وتطبيق الحد الأدنى: 422 سجلًا
ثاني أكبر حدث عام	احتجاجات المحامين على رسوم الخدمات المميكنة بمحاكم الاستئناف: 379 سجلًا

13.4 الأجر والاستجابة القمعية

سُجل في **1,133 سجلًا (68.8%)** متوسط أجر أقل من الحد الأدنى المعلن وقت الواقعة، معلومًا أو مقدرًا. وترتفع النسبة إلى 99.1% بين العمال، و91.1% بين الموظفين، و99.2% في قطاع الطاقة والمرافق. وبلغ وسيط الأجور الرقمية المعلومة والمطابقة 4,500 جنيه شهريًا، بمدى يتراوح بين 1,300 و7,000 جنيه.

وواجه **381 سجلًا (23.1%)** رد فعل قمعيًا. وترتفع النسبة إلى 47.2% بين العمال مقابل 10.7% بين الموظفين و 6.7% بين المحامين، كما تبلغ ذروتها في المرحلة الاقتصادية الثالثة (58.0%) التي أعقبت تعويم مارس 2024. وتتصدر "التهديد أو الضغط الأمني أو التواجد الأمني المكثف" الإجراءات الأمنية (78 سجلًا)، بينما وصل 51 سجلًا إلى مستوى الحبس أو الإحالة للنيابة أو المحاكمة.

14. حدود البيانات وقواعد التفسير

14.1 طبيعة الأرقام

تمثل أعداد السجلات **نسبة قريبة من الواقع** لا حصرًا شاملًا، إذ تشمل القاعدة ما أمكن التوصل إليه من وقائع منشورة في المصادر المتاحة في المجال العام المصري. ويمكن اعتبار نسبة التغطية متقاربة نسبيًا عبر النطاقات الزمنية والمكانية المختلفة، بفضل تنويع المصادر والتركيز على المصادر غير المركزية والمحلية لمواجهة المركزية الشديدة للمعلومات. غير أن هذا التقارب يظل تقريبيًا، ولا يُعد العدد صفر في أي خانة دليلًا على غياب الاحتجاج مطلقًا أو واقعيًا، بل يعني عدم التوصل إلى وقائع وفق آلية الرصد ومعايير الإدراج المعتمدة.

14.2 مصادر التحيز المحتملة

- **تحيز التغطية الإعلامية:** تحظى الاحتجاجات في المحافظات المركزية والشركات الكبرى والقطاعات ذات الحضور النقابي المنظم بتغطية أوسع من غيرها.
- **تحيز المصدر الواحد:** يستند 52.0% من السجلات إلى رابط مصدر واحد، ما يجعلها أكثر عرضة لأخطاء المصدر رغم إخضاعها لعوامل التقييم.
- **تحيز الحملات الكبرى:** تمنح وحدة التعداد وزنًا كبيرًا للحملات الطويلة والواسعة، وقد تُظهر قطاعات أو فترات بعينها أكبر من حضورها الفعلي بمقياس عدد الحملات.
- **تحيز الإبلاغ عن القمع:** الإجراءات الإدارية والأمنية أقل حظًا من التغطية من الاحتجاج نفسه، وغالبًا ما تُكشف لاحقًا أو لا تُكشف.
- **أثر الفرضيات:** تستند نسبة من قيم حجم المشاركة والأجر والإجراءات الأمنية إلى فرضيات منهجية، وإن كانت محدودة النطاق ومُعلنة.

14.3 إرشادات للتحليل

- عند تحليل عدد الحملات أو النزاعات بدلًا من حجم الفعل، يُستخدم متغير "اسم حدث عام أو سياق متصل" وحدةً للتجميع.
- عند مقارنة المراحل الاقتصادية، تُعتمد المتوسطات الشهرية لا الأعداد المطلقة.
- عند تحليل الأجور، يُفصل بين القيم المذكورة والمطابقة والمفترضة، ويُستحسن اختبار حساسية النتائج باستبعاد الفرضيات.
- عند تحليل القمع، يُقرأ "لا توجد متابعة لاحقا" بوصفه غيابًا للمعلومة لا غيابًا للإجراء.
- عند المقارنة مع إصدارات السلسلة الأخرى، تُراعى الفروق في التعريف التشغيلي والنطاق والتقسيم الجغرافي.

14.4 إشكاليات الرصد والتوثيق

- مركزية المعلومات في مصر، وضعف التغطية المحلية في المحافظات الحدودية والطرفية.
- حذف مواد من الأرشيفات الصحفية عبر الإنترنت، وحجب عدد من المواقع الإخبارية المستقلة داخل مصر.
- ندرة المعلومات عن الأجور الفعلية وحجم المشاركة في التغطية الإعلامية.
- صعوبة تتبع المسار الكامل للنزاع، بما فيه نتائج التفاوض والإجراءات اللاحقة.
- المخاطر الأمنية التي يواجهها العاملون في المجال العام والمحتجون أنفسهم، وما يترتب عليها من تحفظ في الإدلاء بالشهادات.
- محدودية الوعي المجتمعي والفئوي بأهمية التوثيق، وصعوبة وصول بعض الفئات إلى منابر النشر.

15. الاعتبارات الأخلاقية وحماية الخصوصية

تلتزم القاعدة بمبدأين حاكمين: **عدم انتهاك الخصوصية** و**عدم جلب الضرر**. ويترتب عليهما ما يأتي:

- لا تتضمن القاعدة بيانات شخصية للمحتجين الأفراد خارج ما نشرته المصادر العلنية، ولا تتضمن عناوين أو أرقام هواتف أو وثائق هوية.
- تُذكر أسماء القيادات العمالية والنقابية فقط حين يكون ذكرها جزءًا من وقائع علنية منشورة (كالقبض أو الإحالة للنيابة)، ولأغراض التوثيق التاريخي.
- تُحفظ الشكاوى الفردية بالصيغة التي نشرتها الجهات الحقوقية علنًا، دون إضافة أي معلومات تعريفية.
- تُستخدم في التوصيف مصطلحات أكاديمية مجردة، بعيدًا عن أي صبغة سياسية أو أيديولوجية أو أحكام مسبقة، وبصرف النظر عن تقدير مشروعية المطالب.
- يُراعى في نشر البيانات التحليلية تجنب ما قد يعرض فئات بعينها لمخاطر أمنية أو إدارية إضافية.

16. معايير النشر والترخيص والتحديث

16.1 الترخيص

تُنشر قاعدة البيانات وهذا الدليل برخصة **المشاع الإبداعي، النسب، الإصدار 4.0 الدولي (CC BY 4.0)**، التي تتيح النسخ وإعادة التوزيع والتعديل والبناء على المواد لأي غرض، بما فيه الاستخدام البحثي والحقوقي والصحفي، بشرط الإشارة إلى المصدر.

16.2 مبادئ النشر

- تُنشر القاعدة بالبيانات الوصفية (Metadata) كاملة كما استُخدمت في الملف دون حذف، لأغراض المراجعة والتدقيق.
- تُتاح كل المعادلات الإحصائية مفتوحة داخل الملف، تحقيقًا للشفافية وإتاحة التعلم وإعادة الإنتاج.
- يُتاح نص الخبر وروابط المصادر لكل سجل، بما يمكن المستخدمين من التحقق المستقل.
- تُعلن الفرضيات المنهجية كاملة في هذا الدليل، وتُميز داخل القاعدة.

16.3 سياسة التحديث والتصحيح

تُعد القاعدة وثيقة حية قابلة للتحديث. وتُضاف السجلات الجديدة وفق القواعد نفسها مع الحفاظ على ترتيب التاريخ، وتُصحح السجلات القائمة عند ظهور معلومات أدق، وتُستبدل الفرضيات بالمعلومات الموثقة فور توافرها. وتُرحب Open Data Tank Initiative بملاحظات المستخدمين وتصويباتهم عبر البريد الإلكتروني: opendatatank.media@gmail.com، مع إرفاق رقم السجل والمصدر الداعم للتصويب.

16.4 الاستشهاد المقترح

Open Data Tank Initiative (2026). قاعدة بيانات الفعاليات السلمية على خلفية اقتصادية في مصر (منتصف 2022 حتى منتصف 2026): دليل المنهجية والترميز والتحقق. الإصدار الأول. رخصة CC BY 4.0. https://opendatatank.org

ملحق: مسرد المصطلحات

جدول 24: مسرد المصطلحات

المصطلح	التعريف في سياق القاعدة
السجل	وحدة التعداد: فعل احتجاجي واحد لفئة محددة في موقع واحد خلال يوم واحد.
الحدث العام أو السياق المتصل	مجموع السجلات المتصلة للفئة المنظمة نفسها حول السياق أو المطلب نفسه.
البيانات الوصفية (Metadata)	متغيرات مشتقة تصف البيانات الأساسية وتصنفها، مثل الإقليم والمرحلة الاقتصادية وتصنيف المطلب.
التثليث (Triangulation)	مقاطعة مصادر متعددة للمعلومة نفسها لتثبيتها وتقييم مصداقيتها.
الاستنتاج	استخلاص معلومة لازمة منطقيًا من المحتوى بدرجة يقين كاملة.
الفرضية	تقدير معلومة مرجحة بدرجة عالية وفق معايير معلنة، مع تمييزها داخل القاعدة.
المطابقة	نقل قيمة موثقة من سجل إلى سجل آخر للجهة نفسها أو لجهة مماثلة ضمن نافذة زمنية محددة.
المرحلة الاقتصادية	فترة زمنية تحددها أحداث اقتصادية أو تشريعية فاصلة متصلة بالأجور.
المتوسط الشهري	عدد السجلات في المرحلة مقسومًا على مدتها بالشهور.
الحد الأدنى المعلن للأجور	الحد الأعلى بين الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة وحد القطاع الخاص الساري وقت الواقعة.
رد الفعل القمعي	أي إجراء إداري أو أمني أو جنائي واجهه المحتجون على خلفية فعلهم الاحتجاجي.
الازدواج الحسابي	تسجيل الواقعة الواحدة أكثر من مرة لورودها في أكثر من مصدر.
تحليل الفجوات المعلوماتية	فحص دوري للقاعدة لكشف ضعف تمثيل أقاليم أو قطاعات أو فترات، وإعادة توجيه البحث نحوها.
خريطة المربعات (Tile Grid Map)	تمثيل جغرافي تُرسم فيه كل محافظة مربعًا متساوي الحجم في موقعها التقريبي.